



استهداف الكنائس في قطاع غزة

دراسة تحليلية في أثر العدوان على الوجود المسيحي والفئات الأكثر هشاشة

إعداد:

المحامي الدكتور/ عصام عابدين
خبير في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان
المستشار القانوني لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية

2026

المحتويات

4 الملخص التنفيذي
6 1. المقدمة
7 2. المنهجية
7 2.1 التحليل السياقي
7 2.2 الرصد والتوثيق الميداني
8 2.3 المقابلات المعمقة
9 2.4 مراجعة الوثائق والمصادر الثانوية
9 2.5 المقارنة والتحقق المتقاطع من المعلومات
10 2.6 الإطار القانوني الدولي وتكييف الانتهاكات
11 2.7 الوجود المسيحي في غزة: التحولات الاجتماعية والسكانية
12 2.8 نهج شمول الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة
13 2.9 صياغة النتائج والاستنتاجات والتوصيات
13 2.10 نطاق الدراسة وحدودها
14 2.11 التوصيات والمناصرة الدولية
15 3. وقائع استهداف الكنائس والوجود المسيحي في قطاع غزة
15 3.1 كنيسة القديس برفيريوس الأرثوذكسية
15 3.1.1 الخلفية التاريخية والدينية والمجتمعية
16 3.1.2 وقائع الاستهداف ودلالاته
17 3.1.3 الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للاستهداف
19 3.1.4 أثر الاستهداف على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة
20 3.2 كنيسة العائلة المقدسة اللاتينية
20 3.2.1 الخلفية الدينية والمجتمعية والإنسانية
21 3.2.2 وقائع الاستهداف والهجمات المتكررة
22 3.2.3 الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للاستهداف
23 3.2.4 أثر الاستهداف على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة

25	3.3 المستشفى الأهلي العربي (المعمداني)
25	3.3.1 الخلفية التاريخية والطبية والإنسانية
26	3.3.2 وقائع الاستهداف والهجمات المتكررة
27	3.3.3 الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للاستهداف
28	3.3.4 أثر الاستهداف على المرضى والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة
29	4. الإطار القانوني الدولي وتحليل أنماط الانتهاكات
29	4.1 حماية الكنائس والأعيان المدنية وفضاءات الحماية الإنسانية
30	4.2 حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة أثناء النزاعات المسلحة
31	4.3 التكييف القانوني الدولي للانتهاكات
32	4.4 الاحتلال غير القانوني وأزمة الحماية الدولية
34	5. دلالات استهداف الكنائس على الوجود المسيحي في غزة وفلسطين
34	5.1 الكنائس بوصفها فضاءات للحماية والذاكرة الجمعية
35	5.2 الأثر النفسي والروحي والاجتماعي على المجتمع المسيحي الفلسطيني
36	5.3 استدامة الوجود المسيحي الفلسطيني ومخاطر التراجع الديموغرافي
37	5.4 التعددية التاريخية والهوية الوطنية الفلسطينية
38	6. تآكل فضاءات الحماية والرعاية للفئات الأكثر هشاشة
38	6.1 صعوبات الإخلاء والحركة والوصول إلى الحماية
39	6.2 فقدان شبكات الرعاية والدعم المجتمعي
40	6.3 الأثر النفسي والاجتماعي والإنساني العميق
41	6.4 تآكل فضاءات الحماية في ظل الانهيار الواسع للخدمات
42	7. النتائج والاستنتاجات
45	8. توصيات الدراسة
47	9. الخاتمة

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة في سياق العدوان الإسرائيلي الممنهج وواسع النطاق والمستمر منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، بوصفه جزءاً من الهجمات الواسعة التي طالت المدنيين والأعيان المدنية وفضاءات الحماية الإنسانية في القطاع. وتنطلق الدراسة من قراءة حقوقية وإنسانية وقانونية تتجاوز النظر إلى الكنائس باعتبارها أماكن عبادة فحسب، لتتعامل معها بوصفها جزءاً من الوجود المسيحي الفلسطيني المتجذر تاريخياً، وفضاءات للحماية المجتمعية والرعاية الإنسانية والذاكرة الوطنية الفلسطينية، بما يجعل المساس بها متصلاً بأبعاد إنسانية وثقافية وروحية ووطنية أعمق بكثير من حدود الدمار المادي المباشر.

وتستند الدراسة إلى منهجية متعددة المصادر تجمع بين الرصد والتوثيق الميداني، والمقابلات المعمقة، والتحليل القانوني الدولي، والتحقق المتقاطع من الأدلة والمعلومات، بما يشمل شهادات شخصيات دينية ووطنية، وفي مقدمتهم المطران عطا الله حنا، إلى جانب مراجعة واسعة للوثائق والتقارير الدولية والكنسية والحقوقية والإعلامية ذات الصلة. كما تعتمد الدراسة نهج شمول الإعاقة بوصفه عدسة تحليلية حاكمة لفهم الأثر غير المتكافئ للعدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، في ظل الانهيار الواسع للبنية المدنية والخدمات الأساسية في قطاع غزة.

وتعرض الدراسة تحليلاً تفصيلياً للوقائع المرتبطة باستهداف كنيسة القديس برفيريوس الأرثوذكسية، وكنيسة العائلة المقدسة اللاتينية، والمستشفى الأهلي العربي (المعمداني)، بما يشمل الخلفيات التاريخية والدينية والمجتمعية لهذه المؤسسات، وطبيعة الهجمات التي تعرضت لها، والضحايا والخسائر البشرية والمادية المرتبطة بها، والأثر الإنساني والاجتماعي والنفسي والروحي الناتج عنها. كما تُوثق الدراسة الكيفية التي تحولت فيها الكنائس والمؤسسات المسيحية خلال العدوان وفي ظل الاحتلال غير القانوني إلى فضاءات للاحتماء الجماعي والإيواء الإنساني للمدنيين والمهجرين قسراً، من المسيحيين والمسلمين على حد سواء، في ظل انهيار واسع لفضاءات الأمان والحماية المدنية في قطاع غزة.

وتُظهر الوقائع الموثقة في الدراسة أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية لم يكن مجرد مساس بمبانٍ دينية أو تراثية، بل حمل أثراً أعمق طالت الشعور الجمعي بالأمان والاستقرار، ورسّخت الإحساس بانتهيار الحدود الفاصلة بين أماكن العبادة وميادين الاستهداف العسكري. كما تكشف الدراسة كيف تحولت بعض الكنائس، التي كان يُفترض أن تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي، إلى مواقع تعرّض فيها المدنيون والمهجرون للقصف أو القتل أو الخطر المباشر أثناء احتمائهم داخلها، بما عمّق الشعور بفقدان الحماية الإنسانية حتى داخل الفضاءات الدينية ذاتها.

وتُسلط الدراسة الضوء على الأثر المُركب للعدوان على الوجود المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة، في ظل محدودية أعداد الفلسطينيين المسيحيين الأصليين وتراجعها المستمر خلال العقود الأخيرة بفعل الحصار والإغلاق، والاعتداءات العسكرية المتكررة، والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، والتهجير القسري المباشر وغير المباشر، وتآكل شروط الاستقرار والبقاء. ووفق البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017، بلغ

عدد المسيحيين في قطاع غزة (1138) شخصاً، فيما تُشير تقديرات كنسية وإعلامية لاحقة إلى استمرار الانخفاض في الأعداد قبيل العدوان الحالي، مع تصاعد المخاوف من تسارع الانكماش الديموغرافي للوجود المسيحي الفلسطيني في القطاع. وتوضح الدراسة أن خطورة هذه التحولات لا تكمن في بُعدها العددي المُجرد، بل في دلالاتها المرتبطة باستدامة مُكوّن فلسطيني أصلاّني ومُتجذر تاريخياً في الهوية الوطنية الفلسطينية والتعددية التاريخية للمجتمع الفلسطيني.

كما تُبرز الدراسة الأثر غير المتكافئ للعدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة داخل الكنائس والمؤسسات المسيحية، سواء من حيث صعوبات الإخلاء والحركة والترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول إلى الرعاية والخدمات الأساسية وفق منهج شمول الإعاقة، أو من حيث فقدان فضاءات الحماية المجتمعية وشبكات الدعم والرعاية التي كانت توفرها هذه المؤسسات خلال فترات الحصار والعدوان. وتكشف الوقائع المؤثقة أن استهداف فضاءات الإيواء والرعاية ذات الطابع الديني والإنساني أدى إلى تعميق العُزلة والخوف وفقدان الأمان لدى كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى والأطفال، في ظل انهيار شبه كامل للبنية الصحية والخدمات في غزة.

وتخلص الدراسة إلى أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة يُثير دلالات قانونية وإنسانية خطيرة في ضوء قواعد القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي العرفي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، ولا سيما ما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية وأماكن العبادة والممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة وفق ما أكدته فتوى محكمة العدل الدولية. كما تؤكد أن تكرار الهجمات على الكنائس وفضاءات الاحتماء الإنساني، واتساع نطاق الأضرار التي لحقت بالمدنيين المحتمين داخلها، يفرض ضرورة إجراء تحقيقات دولية مُستقلة وفعّالة، وضمان المساءلة الدولية وعدم الإفلات من العقاب.

وتؤكد الدراسة، في الوقت ذاته، أن قضية الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لا يُمكن اختزالها في إطار ديني أو طائفي ضيق، بل ترتبط بحماية السكان المدنيين، وصون التعددية التاريخية الفلسطينية، والحفاظ على الذاكرة الجمعية الفلسطينية وفضاءات الاحتماء الإنساني والكرامة الإنسانية والوطنية في مواجهة العدوان والانتهاكات الجسيمة. فحين تتحول الكنائس، التي احتوى بها المدنيون والمهجرون قسراً بوصفها ملاذاً آمناً وأحد آخر فضاءات الحماية الإنسانية، إلى مواقع للقصف والخوف والموت، فإن القضية تتجاوز حدود استهداف مكان ديني مقدس لتصبح سؤالاً أخلاقياً وقانونياً وإنسانياً عميقاً يتعلق بقدره النظام الدولي على حماية الإنسان أثناء النزاعات المسلحة.

وفي هذا السياق، تكتسب الشهادات الكنسية والوطنية أهمية خاصة بوصفها تعبيراً عن عمق المأساة الإنسانية والوجودية التي يعيشها المسيحيون الفلسطينيون في قطاع غزة، وعن ارتباطهم العضوي بالهوية الوطنية الفلسطينية. وكما أكد سيادة المطران عطا الله حنا في شهادته مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، فإنّ الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن التاريخ المسيحي نفسه، وإنّ المسيحيين الفلسطينيين ليسوا أقلية مُنفصلة عن شعبيهم، بل جزء أصيل من الشعب الفلسطيني وتاريخه وذاكرته ونضاله من أجل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وإنّ قضيتهم هي قضية الشعب الفلسطيني كله (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، مقابلة مع المطران عطا الله حنا، أيلول/سبتمبر 2025).

1. المقدمة

تأتي هذه الدراسة في لحظة شديدة الخطورة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وفي سياق يشهد واحدة من أعنى موجات العدوان وجرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث طالت الهجمات العسكرية الإسرائيلية الكنائس والوجود المسيحي في القطاع، بما يُمثله من رمزية دينية وثقافية وتاريخية عميقة ومُتجذرة في التاريخ الفلسطيني عبر قرون. ولم تقتصر آثار العدوان على استهداف أماكن العبادة بوصفها أعياناً مدنية محمية في القانون الدولي، بل امتدت لتطال فضاءات إنسانية وروحية تحولت إلى ملاجئ للمدنيين المهجرين قسراً، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، في ظل الانهيار الواسع للبنية المدنية والإنسانية في قطاع غزة.

وتنبع خطورة هذا الاستهداف من كونه يمسُّ مكوناً أصيلاً من النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية الفلسطينية، وي طرح أسئلة تتجاوز البعد المادي للدمار واسع النطاق إلى التأثيرات العميقة على مستقبل الوجود المسيحي في غزة وعموم فلسطين، وعلى التماسك المجتمعي الفلسطيني في ظل عدوان إسرائيلي طال البشر والحجر والذاكرة الجمعية معاً.

سعت مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، انطلاقاً من دورها في تعزيز المواطنة والدفاع عن الحقوق التي لا تتجزأ والكرامة الإنسانية المتأصلة، وخاصة حقوق الفئات الأكثر هشاشة، إلى إعداد هذه الدراسة استناداً إلى التوثيق المنهجي للوقائع المستندة إلى الأدلة، والشهادات الحية، والأدلة الميدانية الموثقة، بما يشمل رصد وتحليل الأثر الإنساني والاجتماعي والثقافي والقانوني للعدوان على الحضور المسيحي في قطاع غزة وعموم فلسطين، مع تركيز خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتضاعف مخاطر تعرضهم للعنف والإقصاء وفقدان الحماية أثناء النزاعات المسلحة.

وترتكز الدراسة على جهد ميداني مباشر ومستمر يجري تنفيذه داخل قطاع غزة من قبل فريق الرصد الميداني التابع للمؤسسة، وعلى شهادات مفصلة من شخصيات دينية ووطنية، وفي مقدمتهم الأب عطا الله حنا، أحد أبرز الأصوات المسيحية الفلسطينية المدافعة عن الحق والكرامة، إلى جانب الاستناد إلى تحليل مُعمق لأحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، بما يتيح تقديم قراءة شاملة للأبعاد الإنسانية والقانونية لاستهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية، وربطها بمسارات المساءلة الدولية وآليات الحماية ذات الصلة.

لا يُمكن النظر إلى ما يُواجهه الوجود المسيحي في قطاع غزة اليوم بوصفه حدثاً عارضاً أو معزولاً، بل باعتباره امتداداً لتحديات تاريخية تفاقمت بصورة غير مسبوقة بفعل العدوان الإسرائيلي الواسع وآثاره الممتدة، الأمر الذي أعاد تشكيل واقع مجتمع محدود من حيث العدد وعميق الجذور في التاريخ والهوية الوطنية الفلسطينية. كما تُعيد هذه الوقائع طرح تساؤلات مفصلة حول مستقبل التعددية الدينية والثقافية في فلسطين في ظل العدوان والتهجير. ولذلك، فإن هذه الدراسة لا تُعنى فقط برصد الانتهاكات، بل بفهم آثارها البنيوية على استدامة الحضور المسيحي ذاته، ووظائف الكنائس كفضاءات للحماية المجتمعية والروحية، والتماسك الاجتماعي الفلسطيني، وربطها بمسارات الحماية وسُبل الإنصاف والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

2. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة منهجية حقوقية - تحليلية مُتعددة المصادر، تقوم على الربط بين التوثيق الميداني، والتحليل القانوني، والقراءة الاجتماعية - التاريخية للوجود المسيحي في قطاع غزة، بما يُتيح فهم استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية ليس بوصفه وقائع مُنفصلة، بل كجزء من العدوان الإسرائيلي على المدنيين والأعيان المدنية، وما خلفه من آثار إنسانية ومجتمعية وثقافية عميقة. وترتكز المنهجية على جمع الأدلة الميدانية والتحقق المتقاطع منها، وتحليل أثر الاستهداف على الوجود المسيحي والفئات الأكثر هشاشة، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراعاة البعد الإنساني والرمزي والحقوق لهذه المواقع بوصفها فضاءات للعبادة والحماية المجتمعية معاً. وتشمل المنهجية العناصر الآتية:

2.1 التحليل السياقي (Contextual Analysis)

تضمّن مراجعة السياق التاريخي والجغرافي والاجتماعي للوجود المسيحي في قطاع غزة، ودور الكنائس والمؤسسات المسيحية محل الدراسة، بما يشمل الكنيسة اللاتينية، والكنيسة الأرثوذكسية، والمستشفى الأهلي العربي (المعمداني) ذي الجذور الكنسية الأنجليكانية والرمزية الدينية المرتبطة بالوجود المسيحي في غزة، في الحياة الروحية والمجتمعية والإنسانية. وشمل التحليل قراءة مُعمّقة لتحوّلات الواقع السكاني والاجتماعي للمسيحيين الفلسطينيين في قطاع غزة، والتهديدات التي واجهت الوجود المسيحي قبل العدوان على القطاع وبعده، وربط ذلك بالسياق الأوسع للاحتلال غير القانوني والحصار والانهيار الإنساني واسع النطاق وتأثيره على البنية المجتمعية وفضاءات الحماية والرعاية الإنسانية.

2.2 الرصد والتوثيق الميداني (Field Monitoring and Documentation)

شمل القيام بزيارات ميدانية للكنائس والمؤسسات المسيحية الثلاث محل الدراسة، والمواقع المستهدفة، والمناطق المحيطة، بهدف توثيق الوقائع المستندة إلى الأدلة، ورصد الأثر الإنساني والاجتماعي والقانوني للاستهداف، مع اعتماد شمول الإعاقة كعدسة تحليلية حاكمة في فهم آثار العدوان على الفئات الأكثر هشاشة في قطاع غزة. وشمل ذلك:

- رصد الأضرار والأدلة المادية المباشرة في المباني الدينية ومرافقها.
- جمع الشهادات من شهود عيان، وضحايا وناجين، ومسؤولين كنسيين.
- صور ومقاطع فيديو موثوقة ومعلومات ذات قيمة توثيقية وتحليلية.
- تقييم أثر الاستهداف على الأطفال، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن.
- فهم الدور الذي لعبته الكنائس والمؤسسات المسيحية كملاجئ وفضاءات للحماية المجتمعية أثناء العدوان.

وقد التزمت عملية الرصد والتوثيق بالمبادئ الأخلاقية والمعايير الدولية ذات الصلة، بما يشمل احترام الكرامة الإنسانية، والموافقة المُستنيرة، وعدم تعريض الضحايا أو الشهود للخطر، وضمان السرية وحماية الخصوصية وسلامة المعلومات، وتعزيز موثوقية الأدلة وإمكانية الاستناد إليها في التحليل الحقوقي ومسارات المساءلة ذات الصلة.

2.3 مقابلات مُعمّقة (Semi-Structured Interviews)

تضمّنت الدراسة إجراء مقابلات نوعية مُعمّقة مع شخصيات دينية ووطنية، وممثلي الكنائس والمؤسسات المسيحية، وعائلات متضررة، وناشطين وعاملين إنسانيين، إلى جانب أشخاص ذوي إعاقة أو أفراد من أسرهم، بهدف توثيق الأبعاد الإنسانية والروحية والاجتماعية والقانونية للاستهداف، وفهم أثره على الوجود المسيحي، ووظائف الكنائس بوصفها فضاءات للحماية المجتمعية، وآليات الصمود والتكيف داخل المجتمع الفلسطيني خلال العدوان المستمر.

وشملت المقابلات، على نحو خاص، شهادات من:

- الأب عطا الله حنا – البطريركية الأرثوذكسية في القدس – بصفته مرجعاً وطنياً وروحياً.
- ممثلين عن الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة.
- عائلات مسيحية تعرضت منازلها أو أماكن لجوئها للاستهداف.
- ناشطين وعاملين إنسانيين شاركوا في الاستجابة الميدانية.
- أشخاص ذوي إعاقة أو أفراد من أسرهم ممن تأثروا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالاستهداف.

وركزت المقابلات على البعد الإنساني والروحي والحقوقي، وعلى التحولات التي أصابت الشعور بالأمان، واستدامة الوجود المسيحي في غزة وعموم فلسطين، والتماسك المجتمعي الفلسطيني في ظل العدوان وأثاره العميقة الممتدة.

2.4 مراجعة الوثائق والمصادر الثانوية (Document and Secondary Sources Review)

شملت الدراسة مراجعة وتحليل طيف واسع من الوثائق والمصادر الثانوية ذات الصلة، بهدف دعم التحقق من الوقائع، وإجراء المطابقة والتقاطع بين المصادر والأدلة المتاحة، وفهم السياق التاريخي والحقوقي لاستهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة، وربط الوقائع الميدانية بالأطر القانونية والإنسانية الدولية. وتشمل هذه المراجعة:

- البيانات والوثائق والشهادات الصادرة عن الكنائس والمؤسسات المسيحية والبطريركيات والهيئات الدينية ذات الصلة، بما يشمل البيانات الرعوية، والنداءات الإنسانية، والشهادات الصادرة عن شخصيات دينية، والوثائق المرتبطة بأوضاع المهجرين قسراً والضحايا داخل الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة.

- تقارير وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يشمل تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة (COI)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، والمقررين الخاصين، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والوثائق والمواقف الدولية المرتبطة بحماية المدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية أثناء النزاعات المسلحة.
- التقارير الحقوقية والتحليلات القانونية والإنسانية الصادرة عن منظمات دولية ومحلية موثوقة، بما يشمل التقارير المرتبطة بأنماط الاستهداف، وحماية المدنيين، والتطهير القسري، وحماية أماكن العبادة، والفئات الأكثر هشاشة أثناء الطوارئ الإنسانية والنزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في الأرض الفلسطينية.
- التحقيقات والتقارير الإعلامية الموثوقة الصادرة عن وكالات دولية ومؤسسات إعلامية ذات مصداقية عالية، بما يشمل المواد البصرية، والتحقيقات الميدانية، والمصادر المفتوحة ذات القيمة التوثيقية والتحليلية.
- الوثائق والمواد التاريخية والسكانية المتصلة بالوجود المسيحي والكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة وفلسطين، بما يشمل البيانات الديموغرافية والتحويلات المرتبطة بالوجود المسيحي الفلسطيني عبر العقود.
- البيانات والنداءات والمراسلات الدولية المرتبطة بحماية أماكن العبادة، وفضاءات الاحتفاء الإنساني، وحماية المدنيين والأعيان المدنية ولا سيما المواقع الدينية والثقافية في النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية.
- المرجعيات القانونية والمعيارية الدولية ذات الصلة، بما يشمل اتفاقيات جنيف، ولائحة لاهاي لعام 1907، واتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، والقانون الدولي العرفي، والعهدين الدوليين، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC)، والقرارات الدولية ذات الصلة بما يشمل قرار مجلس الأمن 2475 (2019) بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة والاستجابة الإنسانية، وكذلك النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتُسهّم هذه المصادر في دعم التحقق المتقاطع من المعلومات، وتعزيز البناء التحليلي والقانوني للدراسة، وربط الوقائع الميدانية بالسياقات الحقوقية والإنسانية والتاريخية، بما يُتيح قراءة أعمق لأثر استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية على الوجود المسيحي الفلسطيني، والفئات الأكثر هشاشة، والبنية المجتمعية الفلسطينية في ظل العدوان.

2.5 المقارنة والتحقق المتقاطع من المعلومات (Triangulation)

اعتمدت الدراسة منهجية التحقق المتقاطع من المعلومات والأدلة (Triangulation)، بوصفها إحدى الأدوات الأساسية لتعزيز الموثوقية والدقة في البيانات عالية الخطورة. ويستند هذا النهج إلى مقارنة وتحليل المعلومات الواردة من أكثر من مصدر ونوع من الأدلة قبل اعتمادها ضمن البناء التحليلي أو القانوني للدراسة، وذلك من خلال:

- شهادات مباشرة، بما يشمل شخصيات دينية، والضحايا والناجين، وشهود العيان.
- أدلة مادية وتقنية مثل الصور ومقاطع الفيديو، وأثار القصف، والوثائق والتقارير ذات الصلة.
- مصادر موثوقة تشمل التقارير الدولية، والحقوقية، والإعلامية، والكنسية، والوثائق الرسمية ذات الصلة.

ويُسهم هذا المنهج في تعزيز مصداقية الوقائع الموثقة، وفحص الاتساق بين الروايات والأدلة المختلفة، وتعزيز جودة الأدلة وموثوقيتها وسلامتها، وبناء قراءة حقوقية وقانونية وإنسانية أكثر دقة قبل اعتماد النتائج النهائية للدراسة.

2.6 الإطار القانوني الدولي وتكييف الانتهاكات

تناولت الدراسة تحليلاً قانونياً مُتعدد المستويات لطبيعة استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة، في ضوء قواعد القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي، والقانون الجنائي الدولي، وبما يُراعي خصوصية أماكن العبادة والمؤسسات المسيحية بوصفها أعياناً مدنية محمية وفضاءات للحماية المجتمعية والإنسانية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في الأرض الفلسطينية. ويشمل هذا التحليل:

- توصيف طبيعة الاستهداف، وما إذا كان يشكل استهدافاً مباشراً لدور العبادة والمؤسسات المسيحية، أو جزءاً من نمط أوسع من الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، مع تقييم ما إذا كانت أنماط الاستهداف يُمكن أن تصل، وفق التحليل المستند إلى الأدلة وإجراء المطابقات بين الأدلة الموثوقة، إلى مستوى الجرائم الدولية الأشد خطورة، بما يشمل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وربما صوراً من جريمة الإبادة الجماعية.
- تقييم الانتهاكات الجسيمة في ضوء القراءة القانونية المتقاطعة لقواعد القانون الإنساني الدولي (IHL)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)، والقانون الدولي العرفي (CIL)، والمرجعيات القانونية ذات الصلة.
- تحليل أثر الاستهداف على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، اتساقاً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC)، والتعليقات العامة والملاحظات الختامية الصادرة عن اللجان التعاهدية، وتقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة (COI)، وقرار مجلس الأمن رقم 2475 (2019) بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة.
- تحليل أثر الاستهداف على الرموز الدينية، والوجود المسيحي الفلسطيني، والهوية الثقافية والدينية، في النزاع والاحتلال غير القانوني، في ضوء قواعد الحماية الدولية للأعيان المدنية وأماكن العبادة والممتلكات الثقافية.

2.7 الوجود المسيحي في غزة: التحولات الاجتماعية والسكانية

يتناول هذا الجانب تحليل التحولات الديموغرافية والاجتماعية المرتبطة بالوجود المسيحي في قطاع غزة، مع ربطها بالسياق الأوسع للوجود المسيحي الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يُتيح فهم أثر العدوان الإسرائيلي المتكرر وواسع النطاق، وبخاصة العدوان المستمر منذ السابع من أكتوبر 2023، على استدامة هذا الوجود ومُستقبله.

تُشير البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى جانب التقديرات الكنسية والإعلامية المتقاطعة، إلى تراجع مستمر في أعداد المسيحيين في قطاع غزة خلال العقود الأخيرة. فبينما قدّرت بعض المصادر الكنسية والإعلامية عددهم بعدة آلاف في تسعينيات القرن الماضي، سجّل تعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017 وجود (1138) مسيحياً فقط في قطاع غزة، فيما أشارت تقديرات لاحقة إلى انخفاض إضافي في الأعداد قبيل العدوان المستمر منذ السابع من أكتوبر 2023، وسط تحذيرات متزايدة من تسارع الانكماش الديموغرافي للوجود المسيحي في القطاع. ورغم تفاوت بعض التقديرات في ظل غياب تعداد سكاني مُحدّث بعد العدوان، فإن مختلف المؤشرات تتقاطع عند حقيقة أساسية تتمثل في الانخفاض الحاد والمتسارع في أعداد المسيحيين في قطاع غزة، بما يعكس تصاعد المخاوف المرتبطة باستدامة هذا الحضور التاريخي ومُستقبله في ظل العدوان واسع النطاق وتآكل شروط البقاء والاستقرار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومصادر كنسية وحقوقية وإعلامية موثوقة).

وقد تعاملت الدراسة مع البيانات السكانية الرسمية بوصفها المرجعية الأساسية، في حين جرى الاستفادة من التقديرات الكنسية والإعلامية والشهادات النوعية باعتبارها مؤشرات تفسيرية مُرتبطة بواقع العدوان والتهجير القسري وما يفرضه من تحولات وتهديدات ديموغرافية مُتسارعة في قطاع غزة، خاصة في ظل غياب تعداد سكاني مُحدّث بعد العدوان، والتحضيرات الجارية لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2027. ولا يُقرأ هذا التراجع الحاد بوصفه مُجرد تحول ديموغرافي، بل باعتباره مؤشراً على تزايد المخاطر التي تهدد استدامة الوجود المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة في ظل العدوان واسع النطاق وتآكل شروط البقاء والحماية والاستقرار، بما يشمل:

- دراسة السياق التاريخي لتحولات أعداد المسيحيين في قطاع غزة، وربطها بالتحولات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية الأوسع في القدس والضفة الغربية وعموم فلسطين.
- تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المرتبطة بتراجع الأعداد عبر العقود، بما يشمل آثار الاحتلال الإسرائيلي، والحصار، والاعتداءات العسكرية، والتهجير القسري المباشر أو غير المباشر.
- تحليل أثر العدوان على الشعور بالأمان والاستقرار، والنية في البقاء أو الهجرة، مع تكرار موجات الاستهداف والتهجير القسري وسياسات الاضطهاد والفصل العنصري وفقدان الحماية المجتمعية والأفق المستقبلي.
- تقييم المخاطر المستقبلية التي قد تهدد استدامة الوجود المسيحي في قطاع غزة وعموم فلسطين، وانعكاسات ذلك على الهوية الوطنية الفلسطينية والتعددية التاريخية للمجتمع الفلسطيني.

- تحليل انعكاسات ذلك على النسيج الاجتماعي الفلسطيني، ومفهوم المواطنة الجامعة، والعلاقات المجتمعية التاريخية التي شكّلت جزءاً من البنية الوطنية الفلسطينية عبر عقود طويلة.

وبذلك، لا تتعامل الدراسة مع التحولات الديموغرافية المرتبطة بالوجود المسيحي في قطاع غزة بوصفها مسألة إحصائية مُجردة، بل باعتبارها مؤشراً على تحولات أعمق تمس استدامة التعددية الدينية والثقافية في فلسطين، وتكشف أثر العدوان المتكرر على غزة وسياسة التهجير وتآكل فضاءات الحماية والاستقرار على مُستقبل مُكوّن فلسطيني أصلاي ومُتجذر في التاريخ والهوية الوطنية الفلسطينية عبر قرون طويلة. كما تُبرز هذه التحولات الكيفية التي يُمكن أن تتحول فيها الهشاشة الديموغرافية، في سياق النزاعات الممتدة والتهجير القسري، إلى تهديد وجودي يمس استمرارية الحضور المسيحي الفلسطيني ووظائفه الاجتماعية والثقافية والروحية داخل المجتمع الفلسطيني.

2.8 نهج شمول الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة

تعتمد الدراسة نهج شمول الإعاقة بوصفه إطاراً تحليلياً بُنيوياً عابراً لمختلف محاور الدراسة، بما يُتيح فهم الأثر المُضاعف وغير المتكافئ للعدوان الإسرائيلي الممنهج على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، ورصد الكيفية التي يؤدي بها استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية إلى تقويض فضاءات الحماية المجتمعية والخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الحربي. ويتضمن هذا الجانب توثيق وتحليل:

- أثر العدوان الإسرائيلي على المدنيين المحميين بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة داخل الكنائس والمؤسسات المسيحية، أو أثناء استخدامها كفضاءات للاحتماء الإنساني والإيواء المجتمعي.
- التحديات المرتبطة بالإخلاء الآمن، والتنقل، والوصول إلى الحماية والرعاية الصحية والخدمات الأساسية ووسائل المساعدة، ولا سيما في ظل انهيار البنية التحتية وتعطل شبكات الدعم والرعاية أثناء العدوان.
- دور الكنائس والمؤسسات المسيحية كفضاءات للحماية والدعم المجتمعي والإنساني، وما وفرته من شبكات رعاية ومساندة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة خلال العدوان واسع النطاق على قطاع غزة.
- أثر الاستهداف الإسرائيلي لأماكن العبادة والخدمات المجتمعية على استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم، وإمكانية وصولهم الآمن والمُستدام والفعال إلى شبكات الدعم والرعاية والحماية الإنسانية.
- الآثار النفسية والاجتماعية والإنسانية الممتدة الناتجة عن فقدان فضاءات الحماية المجتمعية، وتآكل منظومات الدعم والرعاية التقليدية، وتعميق العزلة والهشاشة أثناء النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية.

وتمَّ إدماج نتائج هذا التحليل ضمن الإطار العام للدراسة، بما يُعزز شمولية القراءة الحقوقية والإنسانية المتقاطعة للوقائع محل الدراسة، ويربط بين استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية وبين أثر ذلك على الفئات الأكثر هشاشة

وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة واستدامة منظومات الحماية المجتمعية، وفهم الكيفية التي يُسهم بها العدوان والتدمير الواسع في تعميق الإقصاء والهشاشة وتقويض شبكات الدعم والرعاية والكرامة الإنسانية في قطاع غزة.

2.9 صياغة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

بعد استكمال عمليات الرصد والتوثيق والتحقق المتقاطع من الأدلة والمعلومات، تمت صياغة نتائج وتوصيات الدراسة ضمن إطار تحليلي متكامل يربط بين الوقائع الميدانية والسياقات القانونية والإنسانية والاجتماعية الأوسع، بما يُتيح بناء قراءة مُعمّقة لطبيعة استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة وآثاره الممتدة. ويشمل ذلك:

- تحليل طبيعة وأنماط الاستهداف، ودلالاتها في سياق العدوان الإسرائيلي على المدنيين والأعيان المدنية.
- تحليل أثر الاستهداف على الوجود المسيحي في قطاع غزة وعموم فلسطين، واستدامته التاريخية والاجتماعية والثقافية، بما يشمل التحولات المرتبطة بالشعور بالأمان والاستقرار، والنية في البقاء أو التهجير قسراً على نحو مباشر أو غير مباشر، وانعكاسات ذلك على التعددية التاريخية والهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.
- تحليل الأثر غير المتكافئ للعدوان على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما في ظل تآكل فضاءات الحماية المجتمعية، وانهيار الخدمات الأساسية، وتعاظم مخاطر التمييز البُنوي وأشكال العنف والإقصاء وفقدان الوصول إلى شبكات الدعم والرعاية والحماية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الحربي.
- تحليل انعكاسات الاستهداف على النسيج الاجتماعي الفلسطيني، والتعددية التاريخية، ومفهوم المواطنة الجامعة، وشبكات الحماية والدعم المجتمعي، بما يشمل أثر ذلك على العلاقات المجتمعية التاريخية، واستدامة البنية الاجتماعية الفلسطينية، ووحدة المصير الإنساني والوطني بين أبناء الشعب الفلسطيني.
- استخلاص الدلالات الحقوقية والإنسانية والقانونية المرتبطة بحماية أماكن العبادة والأعيان المدنية والفئات المحمية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في الأرض الفلسطينية، وربطها بمسارات المساءلة الدولية والالتزامات القانونية الواقعة على الدول وأجهزة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة.

2.10 نطاق الدراسة وحدودها

واجهت الدراسة جملة من القيود الموضوعية والمنهجية المرتبطة بطبيعة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما خلفه من دمار واسع للبنية التحتية والأعيان المدنية، وتدهور مستمر في الظروف الإنسانية والأمنية، وصعوبات في الوصول الآمن إلى بعض المواقع المتضررة والمناطق المحيطة بها. كما تتأثر الدراسة بمحدودية حركة الباحثين الميدانيين، والانقطاع المتكرر في وسائل الاتصال والطاقة، والظروف الأمنية والإنسانية المعقدة، إلى جانب الاعتماد الجزئي في بعض الحالات على شهادات ومعلومات تعذر استكمالها بصورة فورية بسبب المخاطر المحيطة بالضحايا والشهود.

ومع ذلك، جرى التعامل مع هذه القيود من خلال اعتماد منهجية التحقق المتقاطع من الأدلة والمعلومات، والاستناد إلى أكثر من مصدر مستقل لكل واقعة، بما يُعزز موثوقية التحليل وجودة الأدلة وسلامة الاستنتاجات النهائية للدراسة.

2.11 التوصيات والمناصرة الدولية

استندت الدراسة، في ضوء الوقائع المؤثقة والتحليل القانوني والإنساني والاجتماعي والنفسي الذي تناولته، إلى تطوير إطار مُتكامل من التوصيات والمداخلات الحقوقية ومسارات المناصرة الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية في قطاع غزة، وصون الوجود المسيحي الفلسطيني، وتعزيز حماية الفئات الأكثر هشاشة، وضمان المساءلة الدولية وعدم الإفلات من العقاب. كما سعت الدراسة إلى ربط الوقائع المؤثقة بالأطر القانونية الدولية وآليات الحماية والمساءلة والإنصاف ذات الصلة، بما يُسهم في دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى حماية الإنسان الفلسطيني وفضاءات الاحتماء الإنساني أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في فلسطين.

وفي هذا السياق، شملت الدراسة تطوير حزمة من التوصيات والمداخلات الحقوقية والمناصرة الدولية بما يشمل:

- التأكيد على ضرورة حماية الوجود المسيحي الفلسطيني وصونه ودعمه وتمكينه بوصفه جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية والتعددية التاريخية والثقافية للمجتمع الفلسطيني، والعمل على توفير الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تُمكن المواطنين المسيحيين الفلسطينيين من البقاء في أرضهم واستمرار دورهم الروحي والمجتمعي، وتعزيز قدرتهم على الصمود والحفاظ على حضورهم التاريخي والإنساني في فلسطين.
- توجيه مطالب ومداخلات حقوقية إلى الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها، والمقررين الخاصين، والدول، والمنظمات الدولية، والكنائس العالمية، لتعزيز الحماية الدولية للمدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية في قطاع غزة، وضمان احترام وتنفيذ قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية أماكن العبادة وفضاءات الاحتماء الإنساني في النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في فلسطين.
- التأكيد على حماية الكنائس والمؤسسات المسيحية بوصفها التزاماً قانونياً دولياً، ودعم إعادة تأهيلها واستعادة دورها الروحي والاجتماعي والإنساني في مراحل التعافي وإعادة الإعمار، بما يُسهم في تعزيز الصمود المجتمعي، واستدامة الوجود المسيحي الفلسطيني، وحماية شبكات الدعم والرعاية والتماسك الاجتماعي.
- التأكيد على ضرورة إدماج نهج شمول الإعاقة في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية والتعافي وإعادة الإعمار، وتعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة أثناء النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية، وضمان وصولهم الآمن والمستدام إلى الحماية والرعاية الصحية والخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.

• الاستناد إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 19 تموز/يوليو 2024، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/ES-10/24)، كإطار قانوني دولي يُرتب التزامات على الدول وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية، بما يشمل حماية المدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية في غزة، وصون الوجود المسيحي الفلسطيني، وعدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية الناشئة عن الاحتلال غير القانوني، وعدم تقديم أيّ عون أو مساعدة تُسهم في استمراره، ودعم مسارات المساواة والإنصاف وعدم الإفلات من العقاب.

وتؤكد الدراسة أن الكنائس التي تحولت إلى فضاءات للاحتفاء الإنساني وملاًزماً آمناً للفلسطينيين في قطاع غزة، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، لم تعد تُمثل أماكن للعبادة فحسب، بل أصبحت شاهداً على هشاشة الحماية الدولية، وعلى حاجة الإنسان الدائمة إلى مكان لا يُستباح، وإلى معنى أخير للكرامة الإنسانية في زمن العدوان والانهيار.

3. وقائع استهداف الكنائس والوجود المسيحي في قطاع غزة

يُمثل استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أحد أخطر التحولات التي شهدتها العدوان الإسرائيلي الممنهج وواسع النطاق على القطاع منذ السابع من أكتوبر 2023، لما ينطوي عليه من آثار تتجاوز حدود الدمار المادي إلى المساس بفضاءات الحماية المجتمعية والرمزية الدينية والوجود التاريخي للمسيحيين الفلسطينيين في قطاع غزة. فهذه الكنائس والمؤسسات لم تكن مجرد مباني دينية أو مرافق خدمية، بل شكّلت عبر عقود طويلة جزءاً من البنية الاجتماعية والإنسانية والثقافية الفلسطينية، وفضاءات للعبادة والرعاية والحماية والتضامن المجتمعي، استقبلت خلال العدوان مئات المهجرين قسراً من المسيحيين والمسلمين على حد سواء.

ويكتسب هذا الاستهداف خطورته الإضافية في ضوء محدودية أعداد المسيحيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وما يُرافق ذلك من مخاوف مُتزايدة تتعلق باستدامة وجودهم التاريخي، وتآكل الشعور بالأمان، وتراجع الثقة بالحماية المفترضة للأماكن الدينية والأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي. كما تكشف الوقائع الواردة في هذا القسم عن الأثر غير المتكافئ للعدوان المستمر على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما في ظل انهيار منظومات الحماية والخدمات الأساسية، وفقدان فضاءات الدعم المجتمعي والإنساني أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الحربي.

وفيما يلي عرض وتحليل للوقائع المرتبطة بالكنائس والمؤسسات المسيحية الثلاث محل الدراسة، مدعوماً بالقراءة التاريخية والاجتماعية والحقوقية، وبالاستناد إلى شهادات ووقائع مؤثقة وتقارير كنسية وحقوقية ودولية ذات صلة.

3.1 كنيسة القديس برفيريوس الأرثوذكسية

Saint Porphyrius Orthodox Church – Gaza Old City

3.1.1 الخلفية التاريخية والدينية والاجتماعية

تُعد كنيسة القديس برفيريوس الأرثوذكسية من أقدم الكنائس التاريخية في فلسطين والعالم، إذ تعود جذورها الأولى إلى القرن الخامس الميلادي، وتشكل أحد أبرز المعالم الدينية والتراثية المرتبطة بالوجود المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة (بطيركية الروم الأرثوذكس، 2023؛ الجزيرة، 2023). وقد ارتبطت الكنيسة، عبر تاريخها الطويل، بوظيفة روحية ومجتمعية وإنسانية تجاوزت حدود المجتمع المسيحي، حيث شكّلت فضاءً للتلاقي المجتمعي وجزءاً من الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية الفلسطينية الأصيلة، بما يعكس بوضوح الطبيعة التعددية التاريخية للمجتمع الفلسطيني.

ولم تكن الكنيسة، عبر قرون طويلة، مجرد معلم ديني أو أثري، بل بقيت جزءاً حياً من الوجود المسيحي الفلسطيني المتجذر في مدينة غزة، بما يحمله ذلك من دلالات تتصل باستمرارية الحضور التاريخي للمواطنين المسيحيين الفلسطينيين داخل النسيج الوطني الفلسطيني. كما منحها طبيعتها التاريخية والروحية مكانة رمزية خاصة لدى سكان القطاع، بوصفها واحدة من المعالم القليلة التي صمدت أمام تحولات سياسية وحروب واحتلالات متعاقبة، قبل أن تجد نفسها مُجدداً في قلب مشهد الدمار واسع النطاق الذي طال قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

وخلال العدوان الإسرائيلي الممنهج على قطاع غزة، تحولت الكنيسة إلى ملاذ للمدنيين والمهجرين قسراً الباحثين عن الحماية والأمان في ظل اتساع القصف واستهداف الأحياء السكنية والأعيان المدنية، لتغدو واحدة من آخر فضاءات الحماية المجتمعية التي احتوى بها المدنيون خلال العدوان، بمن فيهم عائلات مُهجرة وأطفال وكبار سن وأشخاص من الفئات الأكثر هشاشة، في مشهد عكس تأكل فضاءات الأمان المدنية والإنسانية في مدينة غزة بصورة غير مسبوقة.

وفي هذا السياق، أكد سيادة المطران عطا الله حنا في شهادته مؤسسه قادر للتنمية المجتمعية أن الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة تحولت خلال العدوان إلى فضاءات للحماية والإيواء الإنساني للمدنيين والمهجرين قسراً، في ظل الانهيار الواسع لمساحات الأمان والحماية في القطاع، بما في ذلك استقبال أشخاص ذوي إعاقة وفئات أكثر هشاشة داخل الأديرة والكنائس، رغم النقص الحاد في الغذاء والحليب والأدوية والرعاية والخدمات والاحتياجات الأساسية (مؤسسه قادر للتنمية المجتمعية، مقابلة مع المطران عطا الله حنا، أيلول/سبتمبر 2025).

3.1.2 وقائع الاستهداف ودلالاته

في مساء 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرض مجمع كنيسة القديس برفيريوس لقصف جوي إسرائيلي أدى إلى انهيار كامل لأحد المباني التابعة للمجمع الكنسي وإلحاق أضرار جسيمة بالمباني المجاورة، بينما بقي الحرم التاريخي

الرئيسي للكنيسة قائماً. وأسفر القصف عن مقتل (18) مدنياً فلسطينياً من المسيحيين، بينهم نساء وأطفال، وإصابة العشرات من الذين احتموا داخل الكنيسة ومحيطها (الغزو الدولية، 2023؛ بطيركية الروم الأرثوذكس، 2023؛ الجزيرة، 2023). وقد وقعت الهجمات العسكرية في وقت كان فيه المجمع الكنسي يُستخدم بوصفه مكاناً للاحتماء والإيواء الإنساني للمدنيين والمهجرين قسراً، في ظل اتساع نطاق القصف وانعدام الأماكن الآمنة في مدينة غزة.

وتكتسب هذه الواقعة خطورة مُضاعفة بالنظر إلى أن المجمع الكنسي لم يكن موقعاً مهجوراً أو معزولاً عن السكان، بل كان معروفاً بوصفه مكاناً للاحتماء المدني والإيواء الإنساني في ظل اتساع نطاق القصف وانعدام الأماكن الآمنة في مدينة غزة. كما أن طبيعة الضحايا، والوظيفة الإنسانية التي كان يؤديها المكان وقت الاستهداف، وفشل سلطات الاحتلال في تقديم معلومات أو أدلة علنية بشأن طبيعة الهدف العسكري المزعوم، أو الإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق مُستقلة وشفافة ونشر نتائجها، يُدلل بوضوح على عدم احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبادئ الضرورة العسكرية، والتناسب، والتمييز، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين والأعيان المدنية، خاصة في ظل تكرار الاستهدافات الواسعة التي طالت أماكن العبادة والمرافق الصحية والأحياء السكنية والبُنية المدنية في قطاع غزة.

وقد أثارت الواقعة إدانات دولية وكنسية واسعة، حيث وصفت بطيركية الروم الأرثوذكس في القدس هذا الهجوم العسكري الذي استهدف الكنيسة بأنه "جريمة حرب"، فيما أدان مجلس الكنائس العالمي استهداف مكان ديني كان يؤوي مدنيين ونازحين (بطيركية الروم الأرثوذكس، 2023؛ مجلس الكنائس العالمي، 2023). وتعكس هذه التصريحات حجم الصدمة التي أحدثها القصف داخل الأوساط الدينية والإنسانية، خاصة في ظل تحول الكنيسة إلى فضاء للحماية الإنسانية للمدنيين المحميين في القانون الدولي. كما أعاد استهداف الكنيسة تسليط الضوء على تقويض الحماية الدولية المقررة لأماكن العبادة والأعيان المدنية في النزاعات، وعلى المخاطر المتزايدة التي تواجه المدنيين الذين يلجؤون إلى الفضاءات الدينية باعتبارها من آخر أماكن الاحتماء الممكنة في ظل العدوان واسع النطاق على قطاع غزة.

وفي المقابل، أعلن جيش الاحتلال أنه استهدف "مركز قيادة وسيطرة" تابعاً لحركة حماس بالقرب من الكنيسة، وأن الأضرار التي لحقت بالمبنى الكنسي لم تكن مقصودة. لكنه فشل في تقديم معلومات أو أدلة علنية، أو تشكيل لجنة تحقيق مُستقلة وشفافة ونشر نتائجها، بما يُتيح التحقق من مدى التزام الهجوم بقواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبادئ الضرورة العسكرية، والتناسب، والتمييز، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين والأعيان المدنية.

ويأتي ذلك في سياق استهدافات واسعة النطاق ومُتكررة طالت المدنيين والأحياء السكنية والمستشفيات والجامعات والمدارس وأماكن العبادة والبُنية المدنية في قطاع غزة، بما يُشكل دلائل قوية على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي تستوجب إجراء تحقيقات دولية مُستقلة، ونشر نتائجها، والسير في مسارات المساءلة الدولية والإنصاف وعدم الإفلات من العقاب، وصدون حُرمة الكنيسة ومن لجؤوا إليها باعتبارها ملاذاً آمناً للحماية الإنسانية أثناء العدوان. ويُثير ذلك تساؤلات حول مدى فاعلية الحماية الدولية لأماكن العبادة وفضاءات الاحتماء الإنساني أثناء النزاعات المسلحة.

3.1.3 الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للاستهداف

لم يكن استهداف كنيسة القديس برفيريوس مُجرد حادثة طالت مبنى دينياً تاريخياً، بل مثّل صدمة إنسانية وروحية عميقة للمجتمع المسيحي الفلسطيني وللمدنيين الذين لجؤوا إلى الكنيسة باعتبارها واحدة من آخر فضاءات الحماية المجتمعية المتبقية في مدينة غزة. كما عمّق القصف الشعور الجماعي بانهيار الثقة بالحماية المفترضة للأماكن الدينية والأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي العرفي، ورسّخ لدى كثير من المسيحيين الفلسطينيين شعوراً متزايداً بالهشاشة والخوف على مستقبل وجودهم داخل قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، في ظل العدوان واسع النطاق وما خلفه من آثار إنسانية ومجتمعية عميقة ممتدة.

كما كشف استهداف الكنيسة عن تآكل الحدود الفاصلة بين الفضاءات الدينية والإنسانية من جهة، ومجال العمليات العسكرية من جهة أخرى، على نحو جعل كثيراً من المدنيين يشعرون بأن أماكن العبادة ذاتها لم تعد قادرة على توفير الحد الأدنى من الحماية النفسية أو الرمزية التي ارتبطت بها تاريخياً أثناء النزاعات والأزمات الإنسانية في ظل الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية، وفق ما أكدته فتوى محكمة العدل الدولية. ولم يكن هذا التحول مقتصرًا على الأثر المادي أو الأمني المباشر، بل حمل آثاراً نفسية وروحية ومجتمعية عميقة على مجتمع مسيحي فلسطيني محدود العدد يعيش تحت وطأة الخوف المستمر من التهجير القسري والانكماش وفقدان الاستمرارية التاريخية داخل قطاع غزة.

ولم يقتصر أثر الاستهداف على ذلك، بل رسّخ الشعور بانهيار فضاءات الاحتماء التقليدية التي ارتبطت في الوعي الجمعي بالقداسة والأمان والحماية الإنسانية، وأعاد إنتاج الإحساس بانعدام الأمان حتى داخل المواقع الدينية والتاريخية التي يُفترض أن تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي. وتكتسب هذه الآثار خطورة إضافية بالنظر إلى الطبيعة الرمزية للكنيسة بوصفها جزءاً من الذاكرة الدينية والوطنية الفلسطينية، وما يُمثله المساس بها من تهديد يتجاوز حدود الدمار المادي إلى تقويض الشعور بالاستقرار والانتماء والاستمرارية التاريخية لمجتمع يُواجه أصلاً مخاطر الانكماش والتآكل الديموغرافي المتواصل، وتعميق الإحساس بالعجز وفقدان اليقين لدى كثير من المدنيين.

وفي هذا السياق، لم يعد كثير من المدنيين ينظرون إلى الكنيسة بوصفها مجرد مكان للعبادة أو معلماً تاريخياً، بل باعتبارها جزءاً من الذاكرة الإنسانية والجماعية المرتبطة بفكرة الحماية والسكينة والاستمرار في وجه الخوف والحصار والاعتداءات المتعاقبة. ومن هنا، فإن استهداف فضاء ارتبط تاريخياً بمعاني الاحتماء والرجاء ترك أثراً يتجاوز حدود اللحظة المباشرة، ليطال الإحساس العميق بالأمان والاستقرار والقدرة على الاحتماء حتى داخل أكثر الأماكن التصاقاً بالطمأنينة والقداسة في الوعي الإنساني والروحي. كما عمّق هذا التحول الشعور بأن العدوان المتواصل على غزة لم يعد يستهدف الأجساد والأبنية فقط، بل امتد إلى المساحات الرمزية والروحية التي كان الناس يستحضرونها بوصفها آخر ما تبقى من معاني الحماية والسكينة والاستمرار الإنساني والملاذ في مواجهة انهيار والخوف المتواصل.

كما تُظهر هذه الواقعة الطبيعة المركبة لاستهداف الفضاءات الدينية والإنسانية خلال النزاعات المسلحة، حين تتحول أماكن العبادة ذاتها إلى فضاءات للاحتفاء الجماعي والإيواء الإنساني للمدنيين والمهجرين قسراً، بما يجعل أيّ استهداف لها ذا آثار تتجاوز حدود الخسائر البشرية والمادية المباشرة إلى المساس بالذاكرة الجماعية، والشعور المجتمعي بالأمان والاستقرار، والكرامة الإنسانية، والثقة بالحماية المفترضة التي يُقرها القانون الدولي للأعيان المدنية وأماكن العبادة أثناء النزاعات المسلحة. كما تُظهر هذه الواقعة كيف يؤدي استهداف أماكن العبادة التي تؤدي وظائف إنسانية ومجتمعية أثناء النزاعات إلى تقويض شبكات التضامن والرعاية والحماية المحلية، وإضعاف قدرة المجتمعات المدنية على الصمود والبقاء في مواجهة التهجير القسري وأشكال العنف والانهيار الواسع للبنى الإنسانية والخدماتية.

3.1.4 أثر الاستهداف على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة

كانت كنيسة القديس برفيريوس تؤوي، إلى جانب العائلات المهجرة، أشخاصاً من الفئات الأكثر هشاشة، بمن فيهم أطفال وكبار سن وأشخاص ذوو إعاقة، الأمر الذي ضاعف المخاطر الإنسانية أثناء القصف، ولا سيما فيما يتعلق بالحركة والإخلاء والوصول إلى الحماية والرعاية الطبية والخدمات الأساسية. وقد ازدادت هذه المخاطر في ظل طبيعة الهجوم المفاجئ، والاحتفاظ داخل المجمع الكنسي، والانهيار الواسع للبنى الصحية والخدماتية في غزة، بما جعل إمكانيات الاستجابة والإخلاء والرعاية اللاحقة محدودة وشبه معدومة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأشد ضعفاً.

وتُشير الوقائع والمصادر الموثوقة إلى أن المجمع الكنسي كان يؤوي، وقت الاستهداف، عائلات مهجرة ومدنيين من الفئات الأكثر هشاشة، بمن فيهم أطفال وكبار سن وأشخاص ذوو إعاقة، في ظل غياب أماكن آمنة بديلة واتساع نطاق القصف في مدينة غزة. ورغم عدم توفر قوائم منشورة بأسماء الأشخاص ذوي الإعاقة الذين كانوا داخل الكنيسة لحظة الاستهداف، فإن طبيعة المجمع بوصفه فضاءً للإيواء الإنساني الجماعي، إلى جانب طبيعة المهجرين داخله، تُظهر أن الأشخاص ذوي الإعاقة كانوا من بين الفئات الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بصعوبة الحركة والإخلاء والوصول إلى الرعاية والحماية أثناء الهجوم (بطيركية الروم الأرثوذكس، 2023؛ العفو الدولية، 2023).

كما تكشف هذه الوقائع عن مدى هشاشة أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الهجمات واسعة النطاق على الأعيان المدنية وفضاءات الاحتفاء المجتمعي وبخاصة منذ بداية العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، خاصة في ظل انهيار شبه الكامل للقطاع الصحي والخدمات الأساسية في غزة، وانقطاع الكهرباء والاتصالات، وصعوبة الوصول إلى وسائل المساعدة والرعاية الطبية والإخلاء الآمن. وتكتسب هذه المخاطر بعداً أكثر خطورة عندما يقع الاستهداف في أماكن دينية أو إنسانية كان يُفترض أن تشكل ملاذاً للحماية المجتمعية والمدنية أثناء النزاعات المسلحة.

وقد أدى استهداف الكنيسة إلى تقويض أحد فضاءات الحماية المجتمعية التي كانت توفر الحد الأدنى من الأمان والدعم الإنساني والاجتماعي والروحي للمدنيين خلال العدوان. ولم يقتصر الأثر على الخسائر البشرية والمادية

المباشرة، بل امتد إلى تعميق الشعور بالخوف وفقدان الحماية والإقصاء لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل تآكل شبكات الدعم والانهيار الممنهج لفضاءات الاحتماء والرعاية المجتمعية أثناء العدوان واسع النطاق على قطاع غزة.

وتُظهر هذه الوقائع أن أثر استهداف فضاءات الاحتماء المجتمعي لا يقتصر على الخسائر البشرية المباشرة، بل يمتد إلى تقويض البيئات القليلة التي كانت تُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة من الوصول إلى الحد الأدنى من الأمان والرعاية والدعم المجتمعي أثناء العدوان. كما تكشف عن الطبيعة غير المتكافئة للمخاطر التي تُواجه هذه الفئات في ظل احتلال طول الأمد، حيث تتحول صعوبات الحركة والإخلاء والوصول إلى الخدمات الأساسية إلى عوامل تهدد الحياة والكرامة بصورة مباشرة، خاصة في ظل انهيار الحماية والرعاية والخدمات الأساسية في قطاع غزة.

وتكشف وقائع استهداف كنيسة القديس برفيريوس أن الاعتداء على أماكن العبادة أثناء النزاعات لا يقتصر على المساس بحجارة الأبنية أو المرافق الدينية، بل يمتد إلى استهداف فضاءات الحماية المجتمعية والذاكرة التاريخية والشعور الجمعي بالأمان والاستقرار. كما تُظهر هذه الواقعة كيف يتحول استهداف موقع ديني وتاريخي كان يؤوي مدنيين ومهجرين إلى حدث يتجاوز حدوده المكانية المباشرة، ليظل الوجود المسيحي الفلسطيني ذاته، ويُعمق الشعور بالهشاشة وفقدان الحماية في ظل عدوان واسع النطاق وانهيار متسارع للفضاءات الإنسانية والمدنية في قطاع غزة.

3.2 كنيسة العائلة المقدسة اللاتينية

Holy Family Catholic Church – Al-Zaytoun, Gaza

3.2.1 الخلفية الدينية والمجتمعية والإنسانية

تُعد كنيسة العائلة المقدسة اللاتينية الكنيسة الكاثوليكية الوحيدة في قطاع غزة، وتتبع البطريركية اللاتينية في القدس، وقد شكّلت لعقود طويلة مركزاً دينياً وروحياً وإنسانياً رئيسياً للمجتمع المسيحي الفلسطيني في القطاع (البطريركية اللاتينية، 2023؛ Vatican News, 2024). ولم يقتصر دور الكنيسة على الوظيفة الدينية التقليدية، بل امتد إلى تقديم خدمات تعليمية وصحية ومجتمعية وإنسانية، بما عزّز حضورها كمكوّن فاعل وأصيل في النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وفضاء للتضامن والرعاية المجتمعية في ظل الحصار والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة.

ولم تكن الكنيسة مُجرد مقر للرعية الكاثوليكية في القطاع، بل ارتبطت بصورة وثيقة بخدمات الإيواء والرعاية والدعم الإنساني، بما في ذلك رعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى والفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما من خلال المرافق التابعة لها ودير راهبات "مرسلات المحبة" (البطريركية اللاتينية، 2023؛ Vatican News, 2024). وقد اضطلعت هذه المرافق، عبر سنوات طويلة، بوظائف إنسانية ومجتمعية تجاوزت حدود الخدمة الدينية التقليدية، وشكّلت جزءاً من شبكات الرعاية المحلية التي وفرت الدعم اليومي والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً في ظل الحصار الممتد وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة الذي تعرض لهجمات عسكرية متكررة. كما ارتبطت الكنيسة

ومرافقها بدور متواصل في احتضان المرضى وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم المساعدة الإنسانية والرعاية لهم، بما عزّز مكانتها بوصفها إحدى فضاءات الحماية الإنسانية التي ساهمت في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وصور الكرامة الإنسانية في ظل الحصار والعدوان والانهيار المتكرر للبنية المدنية والخدمات في قطاع غزة.

وخلال العدوان الإسرائيلي واسع النطاق على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، تحوّلت الكنيسة ومرافقها بصورة مُتزايدة إلى فضاء للحماية الإنسانية والإيواء الجماعي وملاد للمدنيين والمهجرين قسراً بصورة مباشرة وغير مباشرة من المسيحيين والمسلمين على السواء، في ظل الانهيار الواسع للبنية المدنية والإنسانية، وغياب الأماكن الآمنة، واتساع نطاق التهجير. وقد ضمّت الكنيسة خلال فترات مُتعاقة أطفالاً ونساءً وكبار سن ومرضى وأشخاصاً ذوي إعاقة، ما منح وجودها بعداً إنسانياً مُضاعفاً يتجاوز وظيفتها الدينية التقليدية، ويجعل أيّ اعتداء عليها أو تعريضها للخطر ذا آثار مباشرة على الحق في الحياة والسلامة الجسدية والحماية الإنسانية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

3.2.2 وقائع الاستهداف والهجمات المتكررة

تعرضت كنيسة العائلة المقدسة ومرافقها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى سلسلة من الهجمات العسكرية والاستهدافات التي طالت المدنيين والمهجرين داخل مجمعها ومحيطه. ففي 16 كانون الأول/ديسمبر 2023، قُتلت السيدتان المسيحيتان ناهدة خليل أنطون وابنتها سمر كمال أنطون برصاص قناص إسرائيلي أثناء وجودهما داخل مجمع الكنيسة، كما أُصيب عدد آخر من المدنيين أثناء محاولتهم تقديم المساعدة لهما (البطيركية اللاتينية، 2023؛ Vatican News، 2023؛ ACN International، 2023). وتكتسب هذه الواقعة خطورة مُتزايدة بالنظر إلى أنها لم تقع في محيط اشتباك مُسلح أو موقع عسكري مُعلن، بل داخل مجمع ديني كان معروفاً للجميع بوظيفته الإنسانية والإيوائية خلال العدوان على قطاع غزة، الأمر الذي أثار إدانات واسعة وانتقادات واضحة بشأن الانتهاكات المتكررة بشأن قواعد حماية المدنيين والأعيان الدينية المحمية بموجب القانون الدولي. واكتسبت الواقعة بُعداً إنسانياً مُضاعفاً بالنظر إلى ارتباط الضحيتين بخدمات الرعاية المجتمعية داخل الكنيسة، ورعاية الأطفال ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة.

وفي السياق ذاته، تعرض دير راهبات "مرسلات المحبة" التابع للكنيسة لقصف أدى إلى تدمير المولد الكهربائي واندلاع حريق وإلحاق أضرار بالمرافق التي كانت تؤوي أشخاصاً ذوي إعاقة وكبار سن ومرضى (البطيركية اللاتينية، 2023؛ Vatican News، 2023). وتُشير المصادر الكنسية والحقوقية إلى أن الدير كان يؤوي وقت الاستهداف عشرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تدمير المولد الكهربائي ومخزون الوقود ألحق أضراراً مباشرة بظروف الرعاية والإقامة والخدمات الأساسية، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على الكهراء أو الدعم الطبي المستمر أو الأجهزة المساندة للبقاء والحركة والرعاية الصحية الأساسية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم المخاطر الصحية والإنسانية التي تُواجه هذه الفئات، في ظل الانقطاع الواسع للكهرباء والانهيار شبه الكامل للقطاع الصحي وصعوبة الإخلاء والوصول إلى الرعاية الطبية الآمنة أثناء العدوان. كما تكشف هذه الواقعة عن الطبيعة المُركبة للأثر الإنساني المترتب على استهداف

فضاءات الرعاية والإيواء ذات الطابع الديني والإنساني، حين تتحول الهجمات العسكرية من عملية إلحاق ضرر مادي بالمرافق إلى تهديد مباشر لشروط البقاء والحياة الكريمة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة.

كما تعرضت الكنيسة مُجدداً في 17 تموز/يوليو 2025 لضربة عسكرية إسرائيلية مباشرة أدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين، بينهم كاهن الرعية الأب جبرائيل رومانيلي، الذي أُصيب بشظايا أثناء وجوده داخل المجمع. وأسفر هذا الهجوم العسكري عن أضرار مادية واسعة شملت أجزاء من سقف الكنيسة والمرافق الداخلية والساحات التي كانت تؤوي مئات النازحين (البطيركية اللاتينية، 2025؛ Vatican News, 2025؛ Reuters, 2025؛ AP, 2025). وقد أثار الاستهداف إدانات دولية وكنسية واسعة، خاصة في ظل وضوح الطابع الديني والإنساني والإيوائي للمكان وقداسته، وتحوله خلال العدوان إلى فضاء للاحتماء الجماعي والإقامة المؤقتة للمدنيين والمهجرين قسراً في قطاع غزة.

كما أعاد هذا الاستهداف تسليط الضوء على اتساع المخاطر التي باتت تواجه أماكن العبادة وفضاءات الحماية المدنية أثناء العدوان واسع النطاق على قطاع غزة، وعلى تآكل فعالية الحماية المُفترضة التي يُقرها القانون الدولي للأعيان الدينية والإنسانية والمدنيين الذين يلجؤون إليها باعتبارها من آخر أماكن الاحتماء الممكنة أثناء النزاعات المسلحة.

ويُظهر تكرار استهداف الكنيسة ومرافقها، رغم وضوح موقعها ووظيفتها الدينية والإنسانية والإيوائية، اتساع المخاطر التي باتت تُواجه أماكن العبادة وفضاءات الحماية المدنية خلال العدوان على قطاع غزة، بما يعكس تآكلاً خطيراً في فعالية الحماية المُفترضة التي يُقرها القانون الدولي للأعيان الدينية والمدنيين الذين يلجؤون إليها باعتبارها من آخر فضاءات الاحتماء الممكنة أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الحربي. كما يكشف ذلك عن تعاضد هشاشة البيئات الإنسانية والدينية التي يُفترض أن تتمتع بحماية خاصة في القانون الدولي، واتساع الفجوة بين الضمانات القانونية المقررة بموجب أحكامه وبين واقع الحماية الفعلية للمدنيين والأعيان المدنية في العدوان واسع النطاق على قطاع غزة.

كما تكشف الوقائع المرتبطة باستهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية عن خطورة المساس المتكرر بالأعيان الدينية والثقافية والإنسانية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما عندما تكون هذه المواقع معروفة للجميع بوظيفتها المدنية والإيوائية وتُستخدم لحماية المدنيين والمُهجرين. ولا يقتصر أثر هذه الانتهاكات على الخسائر البشرية والمادية المباشرة، بل يمتد إلى تقويض الحماية الخاصة المقررة للأماكن الدينية والثقافية، والمس بالذاكرة التاريخية والهوية المجتمعية والوجود الإنساني للفئات التي احتُمت بها خلال العدوان.

وفي ضوء الطبيعة الممنهجة والمتكررة وواسعة النطاق لهذه الاستهدافات العسكرية التي طالت الأعيان الدينية والثقافية والإنسانية، تبرز دلالات قانونية جدية تتعلق بإمكانية إدراجها ضمن إطار الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ومسارات الجرائم الدولية في القانون الجنائي الدولي، ولا سيما فيما يتصل بحماية الأعيان الدينية والثقافية والمدنيين أثناء النزاعات المسلحة وفي ظل الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة. وسيجري تناول هذه الأبعاد القانونية بصورة مُتكاملة وتفصيلية لاحقاً في القسم الخاص بالإطار القانوني والمعياري الدولي للدراسة.

3.2.3 الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للاستهداف

شكّل استهداف كنيسة العائلة المقدسة ضربة عميقة لإحدى أهم فضاءات الحماية المجتمعية والروحية للمسيحيين الفلسطينيين في قطاع غزة، ورسّخ الشعور بانتهيار الحدود الفاصلة بين أماكن العبادة وميادين الاستهداف أثناء العدوان واسع النطاق. كما عمّق القصف الشعور بالخوف وعدم اليقين بشأن مستقبل الوجود المسيحي في القطاع، في ظل محدودية أعداد المسيحيين وتآكل فضاءات الأمان والحماية. وقد أظهرت الكنيسة خلال العدوان دوراً كبيراً في احتضان المهجرين قسراً وتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية لهم رغم المخاطر والاستهدافات المتكررة.

كما كشف استهداف الكنيسة عن انهيار مُتزايد للحدود الفاصلة بين الفضاءات الدينية والإنسانية من جهة، ومجال العمليات العسكرية من جهة أخرى، بما عمّق الشعور الجماعي بأن أماكن العبادة ذاتها لم تعد توفر الحد الأدنى من الحماية النفسية أو الرمزية التي ارتبطت تاريخياً بوظيفتها الروحية والإنسانية أثناء النزاعات وفي الأزمات الإنسانية.

ولم يقتصر أثر ذلك على المجتمع المسيحي الفلسطيني فحسب، بل امتد إلى البنية المجتمعية الأوسع التي نظرت إلى الكنيسة بوصفها مساحة للتضامن والرعاية والاحتواء الجماعي في ظل الانهيار المتسارع للفضاءات المدنية والإنسانية في قطاع غزة. كما حمل الاستهداف أثراً نفسية وروحية ومجتمعية عميقة على مجتمع مسيحي فلسطيني محدود العدد يعيش أصلاً تحت وطأة الخوف المستمر من التهجير والانكماش والتآكل الديموغرافي وفقدان الاستمرارية التاريخية.

رسّخ الاستهداف الشعور بانتهيار فضاءات الاحتواء التقليدية التي ارتبطت في الوعي الجمعي بالقداسة والأمان والحماية الإنسانية، وأعاد إنتاج الإحساس بانعدام الأمان حتى داخل المواقع الدينية التي يُفترض أن تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي. وتكتسب هذه الآثار خطورة إضافية بالنظر إلى الطبيعة الرمزية للكنيسة بوصفها جزءاً من الذاكرة الدينية والوطنية الفلسطينية، وما يُمثله المساس بها من تهديد يتجاوز حدود الدمار المادي إلى تقويض الشعور بالاستقرار والانتماء والاستمرارية التاريخية لمجتمع يواجه أصلاً مخاطر الانكماش والتآكل الديموغرافي المتواصل.

وتُظهر هذه الوقائع أن استهداف أماكن العبادة التي تؤدي وظائف إنسانية وإيوائية أثناء النزاعات لا يقتصر على المساس بالأعيان الدينية أو الخسائر البشرية المباشرة، بل يمتد إلى تقويض شبكات الحماية والتضامن المجتمعي، وإضعاف قدرة المجتمعات المدنية على الصمود والبقاء، وتعميق الشعور الجماعي بفقدان الأمان والحماية والكرامة.

3.2.4 أثر الاستهداف على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة

أدى استهداف كنيسة العائلة المقدسة والمرافق التابعة لها إلى تعميق المخاطر التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، في ظل تحوّل الكنيسة خلال العدوان إلى مساحة للحماية الإنسانية والإيواء الجماعي للمدنيين والمهجرين قسراً. ولم يكن أثر الاستهداف مقتصرًا على الأضرار المادية المباشرة، بل امتد إلى تقويض إحدى البيئات القليلة التي كانت توفر قدرًا من الأمان والدعم المجتمعي والرعاية الإنسانية في سياق اتسم بالانهيار الواسع

للبنية المدنية والخدمات الأساسية في قطاع غزة. كما أدى تضرر المرافق الإنسانية التابعة للكنيسة إلى المساس بشبكات الرعاية اليومية والدعم المجتمعي التي اعتمد عليها الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والمرضى خلال فترات الحصار والقصف والتهجير، في ظل محدودية البدائل الإنسانية القادرة على توفير الحماية والرعاية المنقذة للحياة.

وانعكس ذلك بصورة خاصة على الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى والأطفال، الذين يواجهون تحديات مُضاعفة تتعلق بالحركة والإخلاء والوصول إلى الغذاء والدواء والرعاية الصحية والمرافق ووسائل المساعدة. وتُشير المصادر الكنسية والحقوقية إلى أن المرافق التابعة للكنيسة، ولا سيما دير راهبات "مرسلات المحبة" الذي كان يؤوي وقت الاستهداف عشرات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى، حيث وُثق وجود ما لا يقل عن (54) شخصاً من ذوي الإعاقة داخل الدير عند تعرضه للقصف في كانون الأول/ديسمبر 2023، الأمر الذي أدى إلى تدمير المولد الكهربائي واندلاع حريق وإلحاق أضرار مباشرة بظروف الرعاية والإقامة والخدمات الأساسية (البطيركية اللاتينية، 2023؛ Vatican News, 2024). واكتسبت هذه الأضرار خطورة مُضاعفة بالنظر إلى اعتماد بعض المقيمين في الدير على الكهرباء والأجهزة المساندة والرعاية الصحية المستمرة ووسائل الدعم الطبي اللازمة للحركة والتنفس والمتابعة الصحية اليومية، في ظل انهيار القطاع الصحي ونقص حاد في الوقود والأدوية والمستلزمات الأساسية في قطاع غزة.

وقد كشفت الوقائع عن المخاطر المركبة التي يُواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة أثناء النزاعات المسلحة وفي ظل الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في ظل اعتماد بعضهم على الكهرباء أو الأجهزة المساندة أو الرعاية الطبية المستمرة، بما جعل انقطاع الكهرباء وتدمير المولدات ونقص الوقود عوامل تُهدد الحياة والصحة والكرامة الإنسانية بصورة مباشرة. وقد ازدادت هذه المخاطر في ظل انهيار شبه الكامل للقطاع الصحي والخدمات الأساسية، وصعوبة الوصول إلى وسائل المساعدة والرعاية الطبية والإخلاء الآمن، وغياب الممرات الإنسانية والآليات الموائمة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، بما يكشف بصورة واضحة الطبيعة غير المتكافئة للأثر الإنساني المُضاعف الذي تتحمله الفئات الأكثر هشاشة أثناء العدوان واسع النطاق على قطاع غزة.

كما أسهم تضرر المرافق التابعة للكنيسة وتعطيل وظائفها الإنسانية والاجتماعية في تعميق آثار العزل والإقصاء وفقدان الحماية بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، خاصة في ظل عمليات التهجير القسري المتكررة وواسعة النطاق في قطاع غزة، وتدهور النظام الصحي ومؤسسات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، وانقطاع الكهرباء والاتصالات، وغياب الممرات الآمنة وآليات الإخلاء الموائمة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولم يكن أثر ذلك مُقتصرًا على فقدان المأوى أو تعطل الخدمات الأساسية، بل امتد إلى تقويض القدرة على الاستمرار في تقديم الرعاية اليومية والدعم الصحي والنفسي والاجتماعي للفئات التي تعتمد بصورة مباشرة على بيئات مستقرة وشبكات دعم مجتمعي متواصلة للبقاء والحماية.

وتُظهر هذه الوقائع أن استهداف فضاءات الإيواء والرعاية ذات الطابع الديني والإنساني لا يؤدي فقط إلى خسائر بشرية ومادية مباشرة، بل يُفضي إلى انهيار البيئات القليلة التي كانت توفر الحد الأدنى من الحماية والرعاية والدعم المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة أثناء العدوان واسع النطاق على قطاع غزة. كما تكشف أن

انهيار هذه الفضاءات لا ينعكس بصورة متساوية على جميع المدنيين، بل يترك أثراً مُضاعفة وخطيرة على الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى، الذين ترتبط قدرتهم على النجاة والوصول إلى الحماية باستمرارية خدمات الرعاية والإيواء والدعم الإنساني والنفسي ووجود ترتيبات تيسيرية موائمة للإخلاء والحركة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وتكشف وقائع استهداف كنيسة العائلة المقدسة أن الاعتداء على أماكن العبادة التي تؤدي وظائف إنسانية وإيوائية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني لا يقتصر على تقويض الحماية الدينية أو المدنية فحسب، بل يمتد إلى المساس بشبكات الرعاية المجتمعية التي يعتمد عليها الأشخاص ذوو الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة للبقاء والحصول على الحد الأدنى من الحماية والكرامة الإنسانية. كما تُظهر هذه الوقائع كيف تتحول أماكن العبادة، في ظل الحصار والانهيار الواسع للبنية المدنية، إلى جزء من منظومات الحماية الإنسانية البديلة، بما يجعل استهدافها أو تعطيل وظائفها الإنسانية مؤشراً خطيراً على تآكل الحماية المقررة للأعيان الدينية والإنسانية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يُثيره ذلك من دلالات قانونية جديّة على ارتكاب انتهاكات جسيمة في ضوء قواعد القانون الإنساني الدولي والالتزامات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين والأشخاص ذوي الإعاقة والأعيان الدينية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما يُقابلها من أركان وعناصر جرائم دولية في القانون الجنائي الدولي.

3.3 المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) والمؤسسة الأنجليكانية في غزة

Al-Ahli Arab (Baptist) Hospital – The Anglican Christian Institution in Gaza

3.3.1 الخلفية التاريخية والدينية والإنسانية

يُعد المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) إحدى أقدم المؤسسات الطبية المسيحية في قطاع غزة، وترتبط جذوره التاريخية بالمؤسسة الأنجليكانية التي اضطلعت لعقود طويلة بدور ديني وإنساني وصحي في المجتمع الفلسطيني (WHO, 2023؛ البطريركية الأنجليكانية، 2023؛ الجزيرة، 2023). وقد شكّل المستشفى المعمداني، منذ تأسيسه، جزءاً من الحضور المسيحي التاريخي في قطاع غزة، وارتبط اسمه بتقديم الرعاية الطبية والخدمات الإنسانية دون تمييز، بما عزّز مكانته كمؤسسة صحية ومجتمعية ذات بعد إنساني وديني مُتجذر بعمق في النسيج الوطني الفلسطيني.

ولم يكن المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) مُنفصلاً عن البنية الدينية والإنسانية للمؤسسة الأنجليكانية في غزة، بل شكّل امتداداً مباشراً لدورها التاريخي في تقديم الرعاية والخدمة العامة بوصفها جزءاً من الحضور المسيحي الفلسطيني في القطاع. فالمستشفى، رغم طبيعته الطبية، ظل يحمل بُعداً دينياً وإنسانياً وثقافياً واضحاً، سواء من حيث تبعيته الكنسية، أو رمزيته المجتمعية، أو طبيعة الرسالة الإنسانية التي اضطلح بها لعقود طويلة دون تمييز. كما ارتبط المستشفى المعمداني في الوعي المحلي الفلسطيني والدولي بوصفه واحداً من أبرز المؤسسات المسيحية الإنسانية في قطاع غزة، ومكاناً للرعاية والاحتماء والخدمة العامة وحماية المدنيين أثناء الأزمات، بما يجعل استهدافه أو تعطيل

وظائفه الإنسانية والطبية مُتصلاً بصورة مباشرة بسباق استهداف الفضاءات والمؤسسات المسيحية والإنسانية أثناء العدوان واسع النطاق على قطاع غزة (WHO, 2023؛ Episcopal Diocese of Jerusalem, 2023؛ Reuters, 2024).

وخلال العدوان الإسرائيلي واسع النطاق على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، تحوّل المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) بصورة مُتزايدة إلى فضاء جماعي للحماية الإنسانية والرعاية الطبية الطارئة وملاذ للمدنيين والمهجرين قسراً، في ظل الانهيار المُتسارع للقطاع الصحي وخروج عدد كبير من المستشفيات والمرافق الطبية عن الخدمة. وقد احتسى داخل المستشفى ومحيطه مئات المدنيين، بمن فيهم جرحى ومرضى وأطفال ونساء وكبار سن وأشخاص ذوو إعاقة، ما منح وجوده بعداً إنسانياً مُضاعفاً يتجاوز الوظيفة الطبية التقليدية، ويجعل أيّ استهداف له أو تعطيل لوظائفه الطبية والإنسانية مساساً مباشراً بحقوق المدنيين في الحياة والصحة وفي الحماية الإنسانية أثناء النزاعات.

3.3.2 وقائع الاستهداف والهجمات المتكررة

تعرّض المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لسلسلة من الاستهدافات والأضرار التي طالمت مرافقه وأقسامه الحيوية، في سياق الهجمات واسعة النطاق على المرافق الصحية والأعيان المدنية في القطاع. ففي 14 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تضررت أجزاء من مركز علاج السرطان والعيادات التابعة للمستشفى نتيجة قصف طال محيطه ومرافقه، ما ألحق أضراراً بالبنية الطبية والخدمات الصحية التي كان يُقدمها للمرضى والجرحى (WHO, 2023؛ PCHR, 2023). وقد جاءت تلك الاستهدافات في وقت كان فيه المستشفى يشهد ضغطاً مُتزايداً نتيجة التدفق الكبير للجرحى والمرضى والمهجرين، في ظل التدهور السريع للقطاع الصحي وخروج عدد من المرافق الطبية عن الخدمة نتيجة استهدافها بشكل ممنهج من جيش الاحتلال خلال العدوان واسع النطاق على قطاع غزة.

وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وقعت واحدة من أكثر الوقائع دموية وإثارة للصدمة الدولية خلال العدوان، إثر استهداف ساحة المستشفى المكتظة بالمدنيين والمهجرين الذين احتموا بالمكان باعتباره ملاذاً آمناً في ظل اتساع القصف وانعدام الأمان في مدينة غزة (الأمم المتحدة، 2023؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2023؛ WHO, 2023؛ الجزيرة، 2023؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2023). وقد أسفر الهجوم عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين بين قتيل وجريح، وأثار موجة واسعة من الإدانات الدولية والدعوات إلى إجراء تحقيقات مُستقلة وشفافة بشأن الواقعة ومسألة المسؤولين عنها. كما شكّلت هذه الواقعة نقطة تحوّل صادمة في الوعي الإنساني العالمي، بالنظر إلى حجم الضحايا المدنيين وطبيعة المكان المستهدف بوصفه مرفقاً طبياً وموقعاً للاحتفاء الجماعي.

وتكتسب هذه الواقعة خطورة استثنائية بالنظر إلى أن المستشفى كان معروفاً بوضوح بوظيفته الطبية والإنسانية، وبوجود أعداد كبيرة من المدنيين والجرحى والمرضى والنازحين داخله ومحيطه وقت الاستهداف. كما أن طبيعة الموقع، ووظيفته الطبية المحمية، وكثافة الوجود المدني فيه، وفشل سلطات الاحتلال غير القانوني على الأرض الفلسطينية في تقديم معلومات أو أدلة علنية، أو الإعلان عن تشكيل لجنة تحقيق مُستقلة وشفافة ونشر نتائجها، تُشير دلالات

قانونية وحقوقية جدية بشأن مدى انتهاك قواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيما قواعد حماية المرافق الطبية والمدنيين، ومبادئ الضرورة العسكرية، والتناسب، والتمييز، واتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء العمليات العسكرية، خاصة في ظل الاستهدافات الواسعة والمتكررة التي طالت المستشفيات والمرافق الصحية والأعيان المدنية في قطاع غزة.

وفي سياق الاستهدافات الممنهجة والمتكررة، تعرض المستشفى مجدداً في 13 نيسان/أبريل 2025 لاستهداف عسكري إسرائيلي أدى إلى تدمير أجزاء حيوية منه وإخراج أقسام أساسية عن الخدمة، بما شمل أضراراً واسعة في البنية الطبية والخدمات الإنسانية التي يقدمها (Reuters, 2025)؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2025؛ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2025). وقد أدى هذا الهجوم العسكري إلى تقويض إضافي لقدرة المستشفى على الاستجابة للاحتياجات الطبية والإنسانية المتزايدة في ظل الانهيار المتسارع للقطاع الصحي في غزة، وتفاقم النقص الحاد في الأدوية والوقود والمستلزمات الطبية، واستمرار الضغط الهائل على المرافق الصحية القليلة المتبقية العاملة في قطاع غزة.

ويكشف تكرار استهداف المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) عن اتساع المخاطر التي باتت تُواجه المرافق الصحية والدينية والإنسانية أثناء العدوان على قطاع غزة، بما يعكس تآكلاً خطيراً في الحماية المفترضة التي يُقرها القانون الدولي للمستشفيات والأعيان الطبية والمدنيين الذين يلجؤون إليها طلباً للعلاج أو الحماية أو الاحتماء. كما تُظهر هذه الوقائع اتساع الفجوة بين الضمانات القانونية المقررة لحماية المرافق الطبية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني وبين واقع الحماية الفعلية في ظل الهجمات المتكررة على البنية الصحية والمدنية في قطاع غزة، وما ترتب عليها من انهيار حاد ومُتسارع لقدرة المنظومة الصحية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكان المدنيين.

وفي ضوء الطبيعة المتكررة والممنهجة لهذه الهجمات العسكرية التي طالت المرافق الصحية والدينية والإنسانية في قطاع غزة واستمرار الحصار والإغلاق، تبرز دلائل قانونية قوية تتعلق بإمكانية إدراج هذه الأفعال ضمن إطار الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ومسارات الجرائم الدولية في القانون الجنائي الدولي، ولا سيما فيما يتصل بحماية المستشفيات والأعيان الطبية والمدنيين أثناء النزاعات والاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية. وسيجري تناول هذه الأبعاد بصورة تفصيلية لاحقاً في القسم الخاص بالإطار القانوني والمعياري الدولي للدراسة.

3.3.3 الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للاستهداف

لم يكن المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) مُجرد مرفق طبي أثناء العدوان، بل تحوّل إلى فضاء جماعي للحماية الإنسانية والرعاية الطبية وملاذ للاحتباء المدني في ظل اتساع نطاق القصف وتآكل فضاءات الأمان في قطاع غزة. ومن ثمّ، فإن استهدافه لا يُقاس فقط بحجم الأضرار المادية أو عدد الضحايا، بل بآثاره العميقة على الشعور الجماعي بالأمان، والثقة بالحماية الدولية المفترضة للمرافق الطبية والدينية والإنسانية المحمية بموجب أحكام القانون الدولي.

كما كشف استهداف المستشفى المعمداني عن تحوّل المرافق الطبية ذاتها من فضاءات للحماية والرعاية الإنسانية إلى مواقع مُعرضة بصورة مباشرة للخطر والاستهداف أثناء العدوان الممنهج وواسع النطاق على قطاع غزة، بما عمّق الإحساس الجماعي بانهميار منظومات الأمان المدنية والإنسانية في القطاع المحاصر. ولم يعد كثير من المدنيين ينظرون إلى المستشفيات بوصفها أماكن محمية قادرة على توفير الرعاية أو الاحتماء في القصف، بل باعتبارها فضاءات مهددة بالعجز أو الاستهداف أو الانهيار بأي لحظة، رغم ما تتمتع به من حماية خاصة بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي.

ولم يقتصر أثر استهداف المستشفى على تقويض الوظيفة الطبية أو الإنسانية المباشرة، بل امتد إلى مستويات نفسية ومجتمعية ورمزية عميقة، خاصة في ظل ارتباطه التاريخي بالمؤسسة الأنجليكانية والحضور المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة. فاستهداف مؤسسة طبية ذات جذور دينية وإنسانية راسخة لم يُنظر إليه بوصفه حادثة معزولة تمس مرفقاً صحياً فحسب، بل باعتباره مساساً إضافياً بفضاءات الحضور الإنساني والتاريخي للمسيحيين الفلسطينيين، وبإحدى المؤسسات التي ارتبطت في الوعي المجتمعي بالرعاية والخدمة العامة والاحتماء المدني أثناء الأزمات. كما عمّقت هذه الوقائع الشعور الجماعي بانهميار البيئات التي ارتبطت تقليدياً بالحماية والرعاية والحياد الإنساني، ورسّخت لدى كثير من المدنيين الإحساس بانعدام الأمان حتى داخل المرافق الطبية والدينية التي يُفترض أن تتمتع بحماية خاصة.

وتُظهر هذه الوقائع أن استهداف المرافق الطبية ذات الطابع الديني والإنساني لا يقتصر على تقويض الخدمات الصحية أو إلحاق الضرر بالبنية الطبية، بل يمتد إلى المساس بشبكات الحماية والرعاية والتضامن المجتمعي، وإضعاف قدرة المدنيين على الصمود والبقاء في ظل التهجير والانهيار الواسع للبنية الإنسانية والخدماتية في قطاع غزة. كما يكشف استهداف مستشفى ذي جذور دينية وإنسانية عن طبيعة الأثر المُركب للهجمات على المرافق الطبية، حين يتزامن استهدافها مع المساس بالحق في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية وفضاءات الحماية المدنية في آنٍ معاً.

3.3.4 أثر الاستهداف على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة

كان المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) يؤدي دوراً حيوياً في تقديم الرعاية والخدمات الطبية والإنسانية للجرحى والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل الانهيار المتسارع للقطاع الصحي في غزة والضغط الهائل الذي تعرضت له المستشفيات والمرافق الطبية خلال العدوان. ولم يقتصر دور المستشفى على تقديم العلاج الطارئ، بل شكّل أيضاً نقطة ارتكاز إنسانية للفئات الأكثر هشاشة، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى المزمنين والجرحى الذين يحتاجون إلى رعاية مستمرة أو أجهزة ومستلزمات طبية خاصة. كما اكتسبت خدماته أهمية وجودية مُتزايدة في ظل خروج عدد كبير من المرافق الصحية عن الخدمة، وتعذر الوصول الآمن إلى العلاج والرعاية الطبية خلال العدوان.

وقد أدى استهداف المستشفى وتعطيل أجزاء من خدماته إلى تقويض واحدة من المساحات القليلة المتبقية لتقديم الرعاية والحماية الطبية والإنسانية، بما فاقم هشاشة الفئات التي تعتمد بصورة مباشرة على استمرارية الخدمات الصحية للبقاء والحفاظ على الحد الأدنى من الحياة الكريمة. وانعكس ذلك بصورة خاصة على الأشخاص ذوي

الإعاقة ومحدودي الحركة والمرضى الذين يعتمدون على الكهرياء أو الأجهزة المساندة أو المتابعة الطبية المستمرة، في ظل الانقطاع الواسع للكهرياء ونقص الوقود والأدوية والمستلزمات الطبية. كما أدى تراجع القدرة التشغيلية للمستشفى إلى تعميق المخاطر التي تواجه هذه الفئات، خاصة عندما تُصبح الرعاية الطبية أو الوصول إلى العلاج أو استمرارية الخدمات الصحية عوامل مرتبطة بصورة مباشرة بالحياة والبقاء والكرامة الإنسانية أثناء العدوان.

كما أسهمت الهجمات على المستشفى في تعميق آثار الإقصاء وفقدان الحماية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، خاصة في ظل صعوبات الإخلاء، وتدهور خدمات التأهيل والرعاية المتخصصة، وغياب الممرات الإنسانية والآليات الموائمة للإخلاء والحماية أثناء حالات الخطر والطوارئ الإنسانية. وتكتسب هذه المخاطر بعداً أكثر خطورة بالنسبة للأشخاص الذين ترتبط قدرتهم على النجاة باستمرارية الرعاية الطبية والخدمات الصحية اليومية، حيث يُصبح الوصول للعلاج أو المغادرة الآمنة أثناء الهجمات أمراً بالغ الصعوبة أو مُستحيلاً في بعض الحالات.

وتكشف هذه الوقائع أن استهداف المرافق الصحية أو تعطيل قدرتها التشغيلية أثناء النزاعات المسلحة لا يقتصر أثره على الخسائر البشرية المباشرة، بل يمتد إلى تفويض منظومات الحماية والرعاية والبقاء التي تعتمد عليها الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقات، بما يمس بصورة مباشرة الحق في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية. كما تُظهر هذه الوقائع الطبيعة غير المتكافئة للأثر الإنساني الذي تتحمله الفئات الأكثر ضعفاً أثناء العدوان الواسع على قطاع غزة، خاصة عندما يُصبح الوصول إلى العلاج أو الكهرياء أو الأجهزة المساندة أو الرعاية الطبية المستمرة مسألة مرتبطة بالبقاء ذاته. بما يُثير دلالات قانونية وحقوقية قويّة في ضوء قواعد حماية المرافق الطبية والمدنيين والأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القانون الإنساني الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

4. الإطار القانوني الدولي وتحليل أنماط الانتهاكات

لا يقتصر تناول استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة على عرض الوقائع والأضرار البشرية والمادية المرتبطة بها، بل يفرض أيضاً إعادة قراءة هذه الوقائع في ضوء قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، وما يرتبط بها من التزامات دولية بحماية المدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية. وتكشف الوقائع، عند قراءتها في سياقها البنيوي الأوسع، عن أزمة مُتفاقمة تتعلق بحدود فعالية منظومة الحماية الدولية، وتآكل فضاءات الأمان والحماية الإنسانية، وتصاعد المخاطر المرتبطة باستهداف الوجود الإنساني والثقافي والديني في ظل العدوان واسع النطاق على قطاع غزة.

4.1 حماية الكنائس والأعيان المدنية وفضاءات الحماية الإنسانية

لا تُظهر الوقائع والأدلة المرتبطة باستهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة حوادث مُنفصلة أو معزولة يُمكن قراءتها بوصفها نتائج عرضية للعمليات العسكرية، بل تكشف، عند قراءتها بصورة تراكمية ومُترابطة مع

المطابقة بين الأدلة، عن أنماط مُتكررة من الاستهداف طالت أماكن عبادة ومراكز إيواء مدنية ومواقع ذات قيمة دينية وثقافية وإنسانية خاصة، في سياق عدوان واسع النطاق وممتد اتسم بارتفاع الكثافة التدميرية بصورة غير مسبوقة.

وتكتسب هذه الأنماط خطورتها ليس فقط من طبيعة الأضرار البشرية والمادية التي خلفتها، وإنما أيضاً من طبيعة المواقع المستهدفة ذاتها، والتي شكّلت خلال العدوان ملاذات أخيرة للمدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمرضى والمهجرون قسراً، في ظل الانهيار الواسع للبنية المدنية والإنسانية في قطاع غزة.

وتكشف هذه الوقائع، عند قراءتها في سياق الهجمات الواسعة التي طالت المستشفيات ومراكز الإيواء ومرافق الأمم المتحدة والأعيان المدنية والدينية في قطاع غزة، عن تآكل مُتزايد للحماية الفعلية التي يُفترض أن يتمتع بها المدنيون وفضاءات الاحتماء الإنساني أثناء النزاعات المسلحة، بما يعكس فجوة خطيرة بين الضمانات القانونية المقررة في القانون الدولي وبين واقع الحماية على الأرض (COI, 2024؛ OHCHR, 2024؛ WHO, 2024). ولم تعد أماكن العبادة أو المرافق الطبية أو مراكز الإيواء تُنظر إليها بوصفها فضاءات محمية بصورة فعّالة، بل تحولت في كثير من الحالات إلى مواقع مُعرضة للخطر والاستهداف والانهيار، رغم ما تتمتع به من حماية خاصة بموجب قواعد القانون الدولي.

وتُظهر الحالات التي تناولتها الدراسة أن الكنائس والأماكن المسيحية لم تُستهدف بوصفها أبنية حجرية فحسب، بل بوصفها فضاءات مدنية وإنسانية وروحية تؤدي وظائف حماية وإيواء ورعاية للمدنيين في أوقات النزاع، الأمر الذي يمنحها حماية مُعززة بموجب قواعد القانون الدولي. فهذه المواقع تُعد من الأعيان المدنية المحمية التي لا يجوز استهدافها أو تعريضها للهجمات العسكرية بصفتها هذه، وفقاً للمعايير الصارمة التي يفرضها القانون الدولي، خاصة في ظل غياب قواعد اشتباك مُعلنة وواضحة، وتكرار الهجمات على مواقع دينية ومدنية تُؤوي مُهجرين ومدنيين، وما يعكسه ذلك من انتهاك لمبادئ الضرورة العسكرية والتمييز والتناسب والاحتياطات الواجبة أثناء العمليات العسكرية. وتتفاقم خطورة تلك الوقائع مع استمرار غياب المساءلة الفعّالة وسُبل الإنصاف وجبر الضرر، بما يكرس حالة الإفلات من العقاب ويُقوّص فعالية منظومة الحماية الدولية في مواجهة الانتهاكات الجسيمة خلال العدوان على قطاع غزة.

ولا تكمن خطورة هذه الوقائع في ضعف التوثيق أو غياب المعلومات، رغم أهمية المحافظة على جودة الأدلة والبيانات المُصنّفة وسلسلة الحيازة، بل في استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة رغم كثافة التقارير الأممية والحقوقية والتحذيرات الصادرة عن لجان التحقيق الدولية والمقررين الخاصين والخبراء المستقلين، بما يكشف أزمة مُتفاقمة في فعالية آليات الحماية الدولية والإنفاذ والمساءلة، ويُعزز مخاطر الإفلات من العقاب واستمرار الانتهاكات وتكرارها.

4.2 حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة أثناء النزاعات المسلحة

تزداد خطورة هذه الانتهاكات الجسيمة بالنظر إلى أن الكنائس والأماكن المسيحية في قطاع غزة لم تكن تؤدي وظيفة دينية فقط، بل تحولت خلال العدوان واسع النطاق إلى مراكز حماية إنسانية وملاجئ مدنية للمهجرين قسراً، بمن

فهم الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمرضى. ومن ثم، فإن تعريض هذه الأماكن للهجمات أو للخطر لا يُقوّض الحماية المقررة للأعيان الدينية والثقافية فحسب، بل يمس أيضاً منظومة الحماية الإنسانية للمدنيين في لحظات الانهيار الشامل للبنية المدنية والخدمات والرعاية الأساسية وغياب البدائل الآمنة في قطاع غزة.

كما تكشف الوقائع والأدلة عن بُعد آخر بالغ الخطورة يتمثل في استهداف أو تعريض أماكن اللجوء المدني للخطر في ظل غياب البدائل الآمنة، وهو ما يُفاقم من هشاشة الفئات الأكثر ضعفاً، بما يشمل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى وكبار السن. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك المادة (11) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تُلزم الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية والنزاعات المسلحة، إلى جانب الالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

وتكشف هذه الوقائع أيضاً أن الفئات الأكثر هشاشة لم تُواجه فقط مخاطر القصف العسكري المباشر، بل واجهت انهياراً مُتسارعاً في شبكات الرعاية والدعم والوصول إلى الخدمات الأساسية المُنقذة للحياة، بما يشمل الرعاية الصحية والتأهيلية، والأدوية، والأجهزة المساعدة، والدعم النفسي والاجتماعي، ووسائل الحركة والإخلاء الآمن. وهو ما أدى إلى مُضاعفة مستويات الهشاشة والعزلة والخطر بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على الرعاية المستمرة أو الأجهزة الطبية أو المساعدة اليومية للبقاء والحركة والوصول للخدمات الأساسية.

4.3 التكييف القانوني الدولي للانتهاكات

في هذا السياق، يُعد استهداف الكنائس والأماكن الدينية والثقافية محكوماً بجملة من القواعد الدولية الآمرة، بما يشمل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، واتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، إلى جانب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتؤكد هذه المرجعيات مُجتمعاً أن دور العبادة والمواقع الثقافية والدينية تتمتع بحماية خاصة، وأن تعمد توجيه الهجمات ضدها، في حال عدم استخدامها لأغراض عسكرية، يُشكل جرائم حرب بموجب المادة (9/ب/2/8) من نظام روما الأساسي، التي تُجرّم استهداف المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الخيرية أو الآثار التاريخية.

ولا يقتصر التكييف القانوني للهجمات محل الدراسة على مسألة استهداف الأعيان المدنية والدينية فحسب، بل يمتد أيضاً إلى طبيعة الهجمات ذاتها من حيث التناسب والتمييز والاحتياطات الواجبة أثناء العمليات العسكرية. فالقانون الإنساني الدولي يفرض التزاماً صارماً بالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين والأعيان المدنية، ويحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي يُتوقع أن تُسبب خسائر مُفرطة في أرواح المدنيين أو أضراراً واسعة بالأعيان المدنية مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. وفي ضوء الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين، وطبيعة المواقع المستهدفة بوصفها مراكز إيواء معروفة للمهجرين قسراً خلال العدوان على قطاع غزة، تُظهر الوقائع المعروضة مؤشرات قانونية جديّة

على انتهاك واضح لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات الواجبة، ولا سيما في ظل تكرار الهجمات العسكرية، واتساع نطاق الأضرار المدنية، وغياب قواعد اشتباك مُعلنة وشفافة، واستمرار حالة الإفلات من المساءلة والإنصاف الفعّال.

ومن زاوية القانون الجنائي الدولي، فإن تكرار الهجمات على أماكن العبادة والملاجئ المدنية، واتساع نطاق الأضرار البشرية والمادية المرتبطة بها، يُعزز الدلائل والمؤشرات القانونية على أن هذه الأفعال يُمكن أن تصل إلى جرائم ضد الإنسانية بفعل ارتكابها في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي مُوجّه ضد السكان المدنيين، مع التأكيد أن توصيف هذه الجرائم يظل خاضعاً للتحقيق القانوني والقضائي المستقل وتقييم عناصر الجريمة وفق المعايير الدولية المعتمدة.

كما تُثير الوقائع المرتبطة باستهداف الكنائس والأماكن المسيحية أبعاداً قانونية وثقافية تتجاوز نطاق الأضرار المادية المباشرة، لتطال مسألة حماية التعدد الديني والثقافي والوجود التاريخي للمجتمع المسيحي الفلسطيني في غزة. فالاعتداء على الكنائس لا يُقرأ فقط بوصفه اعتداءً على مبانٍ دينية، بل بوصفه مساساً بمكوّن تاريخي وثقافي وإنساني أصيل من مكونات الشعب الفلسطيني، وبالتراث الروحي والثقافي المرتبط بهذه المواقع، الأمر الذي يمنح المسألة أبعاداً إضافية في ضوء قواعد حماية التراث الثقافي والديني أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في فلسطين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر باستهداف أماكن ذات رمزية تاريخية وروحية مُتجذرة في الوجود الفلسطيني الممتد عبر قرون.

وتندرج الوقائع والأدلة المرتبطة باستهداف الكنائس والأماكن المسيحية على نحو ممنهج ومتكرر خلال العدوان على قطاع غزة، وما رافقها من استهداف للسكان المدنيين والأعيان الدينية والثقافية وتدمير واسع النطاق وتهجير قسري وتفكيك للبنية المجتمعية والثقافية الفلسطينية، ضمن أنماط يُمكن، وبقوة، أن تُشكل جرائم ضد الإنسانية موصوفة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تتمثل في جريمة الاضطهاد على أسس قومية وثقافية ودينية وفق القانون الجنائي الدولي. وتتقاطع هذه الجريمة الدولية مع جريمة الفصل العنصري (الأبارتهايد) بوصفها اضطهاداً مُمنهجاً بصوره وتكليفاته الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1973، وفي المادة (7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ خاصة عندما تقترن هذه الأفعال بحرمان شديد للسكان المدنيين من حقوقهم الأساسية واستهداف وجودهم الإنساني والثقافي والديني بصورة منهجية ومستمرة.

4.4 الاحتلال غير القانوني وأزمة الحماية الدولية

لا يُمكن فصل هذه الهجمات العسكرية عن آثارها الممتدة على استدامة الوجود المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة، خاصة في ظل محدودية أعداد المسيحيين واتساع التهجير القسري وتآكل فضاءات الحماية والرعاية والاحتماء المرتبطة بالمؤسسات الدينية والإنسانية. فالمساس المتكرر بالكنائس والمؤسسات المسيحية لا يقتصر على تدمير الأعيان المادية، بل يمتد أيضاً إلى تقويض البيئات الاجتماعية والثقافية والروحية التي يرتبط بها استمرار الوجود المسيحي التاريخي في فلسطين، وإضعاف شروط البقاء الإنساني والاجتماعي المرتبطة به. وعند قراءة هذه الوقائع في السياق البُنوي الأوسع للاحتلال غير القانوني والاستيطان والضم والفصل العنصري، لا تبدو الاعتداءات على

الكنائس والأماكن المسيحية أحداثاً مُنفصلة عن البيئة السياسية والقانونية العامة التي تُنتج بصورة مستمرة أنماطاً من الإقصاء والعنف والحرمان الممنهج بحق السكان الفلسطينيين ومُكوناتهم الدينية والثقافية وهويتهم التاريخية.

وهو ما يمنح هذه الانتهاكات الجسيمة أبعاداً تتجاوز الضرر المادي المباشر لتلامس البنية الأوسع للاضطهاد والهيمنة الممنهجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة عندما تقترن هذه الاعتداءات بتدمير فضاءات الحماية والرعاية والوجود الإنساني والثقافي التي ترتبط بها المجتمعات المحلية في ظل العدوان واسع النطاق واستمرار سياسات التهجير.

وتكتسب هذه الوقائع بُعداً قانونياً إضافياً في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 19 تموز/يوليو 2024 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي خلصت إلى عدم قانونية استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى أن السياسات والممارسات المرتبطة بالاستيطان والضم والتمييز الممنهج تُشكّل انتهاكاً للقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ولا يُمكن فصل الاعتداءات على الكنائس والأماكن المسيحية عن البنية الأوسع للاحتلال غير القانوني وما يرتبط به من انتهاكات طالت السكان المدنيين والأعيان المدنية والدينية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أكدت هذه الفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية (ICJ) والقرار اللاحق الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/ES-10/24) أن جميع الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، مُلزمة بعدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية الناشئة عن الاحتلال، وعدم تقديم أيّ عون أو مساعدة تُسهم في استمراره، والعمل على إنهاءه وفقاً للقانون الدولي. ومن ثم، فإن هذه الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المدنيين والأعيان الدينية والثقافية، بما يشمل الكنائس والأماكن المسيحية والوجود المسيحي الفلسطيني في غزة، لا تُثير فقط مسؤولية القوة القائمة بالاحتلال، وإنما تُرتب أيضاً التزامات قانونية دولية على الجميع بضمان احترام القانون الدولي الإنساني، ومنع الإسهام في استمرار الانتهاكات على أيّ نحو، ودعم آليات المساءلة الدولية وعدم الإفلات من العقاب.

وفي إطار المسؤولية الدولية، فإن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لا تُرتب مسؤولية جنائية فردية على مُرتكبي الجرائم الدولية فحسب، بل تُرتب أيضاً مسؤولية دولية على جميع الدول بموجب قواعد القانون الدولي، بما يشمل الالتزام بوقف الانتهاكات، وضمان عدم تكرارها، والتحقيق الفعّال فيها، ومساءلة المسؤولين عنها، وجبر الضرر وتعويض الضحايا. كما أن المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949 تُلزم جميع الدول الأطراف ليس فقط باحترام الاتفاقيات، وإنما أيضاً بكفالة احترامها، بما يفرض التزامات قانونية وأخلاقية على المجتمع الدولي بأسره ويشمل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية في مواجهة الانتهاكات الجسيمة المُرتكبة أثناء النزاعات المسلحة، بما يشمل استهداف الكنائس والأماكن المسيحية وتهديد استدامة الوجود المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة.

وتكشف هذه الأنماط المتكررة من الاستهداف، عند قراءتها بصورة تراكمية ومتقاطعة مع السياق العام للهجمات واسعة النطاق على السكان المدنيين والأعيان المدنية في غزة، عن أزمة عميقة تتعلق بحدود فعالية النظام القانوني

الدولي ذاته في ضمان الحماية الفعلية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة الممتدة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأعيان الدينية والثقافية والإنسانية التي يُفترض أن تتمتع بحماية مُعززة. وتُظهر أن استمرار غياب المساءلة الدولية لا يؤدي فقط إلى إضعاف الحماية القانونية، بل يُسهم أيضاً في إعادة إنتاج الانتهاكات الجسيمة وتطبيعها في المجال الدولي.

وعليه، فإن استهداف الكنائس والأماكن المسيحية في قطاع غزة لا يُمكن عزله عن السياق الأوسع للعدوان وما رافقه من تدمير واسع للبنى المدنية والإنسانية والثقافية، ولا عن البنية القانونية والسياسية الأوسع للاحتلال غير القانوني وأثاره الممتدة على الشعب الفلسطيني ووجوده الإنساني والثقافي والديني. كما أن خطورة هذه الوقائع لا تكمن فقط في عدد الضحايا أو حجم الدمار، بل أيضاً في دلالاتها العميقة المرتبطة باستهداف أماكن يُفترض أن تبقى محمية بموجب القانون الدولي حتى في أحلك ظروف النزاعات، وبما يكشف حدود فعالية منظومة الحماية الدولية وقدرتها على ضمان حماية المدنيين والأماكن الدينية والثقافية ومنع الإفلات من العقاب في سياقات النزاعات المسلحة الممتدة.

5. دلالات استهداف الكنائس على الوجود المسيحي في غزة وفلسطين

لا يقف استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة عند حدود الاعتداء على أماكن عبادة أو مرافق دينية وتاريخية، بل يكشف عن أثر أعمق يمس استدامة الوجود المسيحي الفلسطيني ذاته، بوصفه مُكوّناً أصيلاً من مكونات الشعب الفلسطيني وذكريته الوطنية وتعددته التاريخية. كما تُظهر الوقائع وتحليلها والتقاطعات بين الأدلة أن استهداف الكنائس لا يُمكن قراءته فقط من زاوية الأضرار المادية أو البشرية المباشرة، بل يجب فهمه أيضاً في ضوء ما خلّفه من آثار نفسية وروحية ومجتمعية عميقة، وما أثاره من مخاوف مُتزايدة تتعلق بمستقبل الحضور المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة، في واحدة من أكثر لحظات الانكشاف الإنساني قسوة في التاريخ الفلسطيني المعاصر.

5.1 الكنائس بوصفها فضاءات للحماية والذاكرة الجمعية

لم تكن الكنائس التي تعرضت للاستهداف في قطاع غزة مُجرد أبنية قائمة في الجغرافيا، وإنما شكّلت عبر عقود طويلة فضاءات للحماية والرعاية والاحتماء الإنساني والروحي، وحملت في الوقت ذاته ذاكرة جماعية مرتبطة بالوجود المسيحي الفلسطيني المتجذر في هذه الأرض. وقد اكتسبت هذه الفضاءات خلال العدوان الأخير أهمية استثنائية، بعدما تحولت إلى أماكن للاحتماء المدني والإنساني احتوى بها المدنيون والمهجرون في ظل الانهيار الواسع لفضاءات الأمان في غزة. ومن ثم، فإن استهدافها لا يُقرأ فقط بوصفه اعتداءً على أماكن عبادة، بل باعتباره مساساً بفضاءات للحياة المجتمعية والذاكرة والسكينة والاحتماء الإنساني في لحظة كان الناس يبحثون فيها عن ملاذ أخير للبقاء.

وقد أظهرت الوقائع التي تناولتها الدراسة أن الكنائس في قطاع غزة لم تكن خلال العدوان فضاءات مُغلقة على مجتمعها الديني، بل تحولت إلى ملاذات مدنية وإنسانية احتوى بها مسيحيون ومسلمون معاً في خِصَم القصف المكثف واسع النطاق والانهيار الشامل لفضاءات الأمان في قطاع غزة، في مشهد عكس بصورة عميقة وحدة المصير

الفلسطيني في مواجهة العدوان. ولهذا، فإن استهداف هذه الكنائس لم يُنتج عُزلة طائفية أو انقساماً مجتمعياً، بل كشف عمق النسيج الاجتماعي الفلسطيني المشترك، وأظهر أن حماية الكنائس لم تكن مطلباً مسيحياً مُنفرداً، وإنما مطلباً فلسطينياً عاماً ارتبط بحماية الإنسان والملاذ والكرامة الإنسانية معاً. غير أن خطورة هذا الاستهداف تكمن في أنه ضرب واحدة من آخر المساحات التي جسدت عملياً معنى التضامن المجتمعي بين مكونات الشعب الفلسطيني، وحوّل أماكن العبادة والرعاية والحماية إلى فضاءات للخوف والصدمة والفقْدان والانكشاف الإنساني العميق.

وتبرز الدلالة الاجتماعية الراسخة هنا في أن الكنائس كانت تؤدي وظيفة تتجاوز العبادة، فهي أماكن للقاء والرعاية والإنسان وحفظ الذاكرة وتقديم الخدمات الإنسانية وحماية الفئات الأشد ضعفاً وجرماناً. ومع تضرر هذه الفضاءات أو تعطيلها، لا يخسر المجتمع المسيحي وحده مؤسساته التاريخية، بل يخسر المجتمع الفلسطيني بأسره جزءاً أصيلاً من شبكات الحماية المجتمعية التي طالما لعبت دوراً في التماسك والصمود. فالكنيسة في غزة لم تكن جداراً دينياً فاصلاً، بل مساحة مشتركة، وحين تُستهدف هذه المساحة، فإن الخسارة تطال النسيج المجتمعي الفلسطيني بكامله.

وفي هذا السياق، تكشف الشهادات الكنسية والإنسانية أن الدور الإغاثي والإنساني للكنائس لم يكن مقتصرًا على أبناء الطائفة المسيحية، بل امتد ليشمل السكان المحيطين كافة في ظل انهيار الخدمات وغياب البدائل الآمنة. وقد أشار سيادة المطران عطا الله حنا إلى أن المساعدات التي كانت تُرسل إلى الكنائس "ليست محصورة بالمسيحيين فقط، بل تشمل أيضاً كل السكان في المناطق المحيطة" (قادر، مقابلة مع المطران عطا الله حنا، أيلول/سبتمبر 2025). وتُظهر هذه الشهادة أن الكنائس في قطاع غزة لم تؤد فقط دوراً دينياً أو رمزياً، بل شكّلت جزءاً من البنية الإنسانية والمجتمعية التي حاولت الحفاظ على الحد الأدنى من الحماية والصمود في مواجهة الانهيار الإنساني، قبل أن تتحول هي نفسها، بما تحمله من ذاكرة وروح ومعنى إنساني، إلى فضاءات مُهددة بالقصف والانكشاف والخوف والفقْدان.

5.2 الأثر النفسي والروحي والاجتماعي على المجتمع المسيحي الفلسطيني

لا يترك استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية أثراً مادياً فقط، بل يُخلّف صدمة نفسية وروحية عميقة تتجاوز حدود الدمار المرنّ. فالمكان الديني يحمل، في الوعي الجمعي، معاني الطمأنينة والرجاء والاستمرار والاحتماء الروحي في أوقات الخوف والانهيار. وعندما يُستهدف هذا المكان، يتصدع الإحساس بوجود مساحة أخيرة خارج منطق القصف والفناء، ويتحول المكان الذي كان يُفترض أن يُوفر السكينة والحماية إلى فضاء للقلق والانهيار النفسي وفقْدان الأمان.

ولا تقتصر هذه الصدمة على المواطنين المسيحيين الفلسطينيين وحدهم، بل تمتد إلى المجتمع الفلسطيني بأسره، لأنها تمسُّ ذاكرة المكان وقدسيتها ووظيفته الإنسانية والأخلاقية، وتحوّله من رمز للحياة المشتركة والحماية والسكينة إلى شاهد على الجريمة والانكشاف الإنساني في أكثر اللحظات التي كان الناس يبحثون فيها عن ملاذ أخير للبقاء أمام عدوان عسكري واسع النطاق. كما تكشف هذه الوقائع عن انهيار عميق في منظومة الحماية الإنسانية المفترضة أثناء النزاعات المسلحة، خاصة عندما تُصبح أماكن الاحتماء الديني والمدني نفسها عُرضة للاستهداف أو الخطر المتكرر.

وفي مقابل هذا الخوف والانكشاف، دأب كثير من المواطنين المسيحيين الفلسطينيين على التمسك بالعبادة والصلوات والطقوس الدينية كمساحة نفسية وروحية للصمود والحفاظ على المعنى الإنساني في مواجهة الخوف والفقدان والانهباء واسع النطاق، في مشهد عكس إصراراً عميقاً على التمسك بالحياة والأمل والرجاء رغم قسوة الواقع المحيط.

ومن أكثر الدلالات قسوة أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المحاصر منذ سنوات أصاب الفئات الأكثر هشاشة داخل الأماكن التي كان يُفترض أن تكون الأكثر أماناً. فالأطفال وكبار السن والمرضى والجرحى والأشخاص ذوو الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقات لم يلجؤوا إلى الكنائس لأنها مواقع مواجهة أو اشتباك، بل لأنها شكّلت تاريخياً فضاءات للحماية والسكينة والاحتماء الإنساني والروحي في أوقات الخوف والأزمات. وحين تتحول هذه الملاذات إلى أماكن خوف واستهداف، فإن ذلك يكشف تآكلاً عميقاً في الحدود الإنسانية والأخلاقية التي يُفترض أن تحكم حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، تتضاعف المأساة بصورة أشد قسوة مع صعوبة الحركة والإخلاء، وفقدان الأجهزة المساندة، وانقطاع الخدمات الصحية والرعاية، وتآكل شبكات الدعم والحماية المجتمعية.

وفي هذا السياق، تكتسب شهادة سيادة المطران عطا الله حنا أهمية خاصة حين أشار بوضوح إلى نقل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأديرة والكنائس في ظل ظروف مأساوية ونقص حاد في الغذاء والأدوية والاحتياجات الأساسية، بما يعكس حجم الانكشاف الإنساني الذي عاشته الفئات الأكثر هشاشة داخل فضاءات كان يُفترض أن توفر الحماية والرعاية والسكينة والرجاء (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، مقابلة مع المطران عطا الله حنا، أيلول/سبتمبر 2025).

5.3 استدامة الوجود المسيحي الفلسطيني ومخاطر التراجع الديموغرافي

تكتسب هذه الدلالات خطورتها من محدودية عدد المواطنين المسيحيين في قطاع غزة، ومن كون هذا الوجود قد شهد تراجعاً مستمراً خلال العقود الأخيرة بفعل تكرار الاعتداءات العسكرية، والحصار والإغلاق، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانسداد آفاق التعليم والعمل، ثم جاء العدوان الأخير ليدفع هذا الوجود إلى حافة أكثر خطورة. فحين يصبح المجتمع المسيحي في غزة فاقداً لمنازله وكنائسه ومؤسساته ومساحات أمانه، فإن السؤال لا يعود متعلقاً فقط بإعادة ترميم مبنى ديني، بل بإمكانية بقاء مُكوّن فلسطيني أصلاّني ومُتجذر في موطنه. وهنا تتمثل إحدى أخطر الدلالات: استهداف الكنائس يفتح باب الخطر على التلاشي الديموغرافي التدريجي للوجود المسيحي في قطاع غزة، ليس عبر قرار مُعلن بالطرده بل عبر إنتاج ظروف مادية ونفسية وأمنية تجعل البقاء نفسه معادلة شبه مستحيلة.

وُشير البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى جانب التقديرات الكنسية والحقوقية والإعلامية المتقاطعة، إلى تراجع مستمر في أعداد المواطنين الفلسطينيين المسيحيين في قطاع غزة خلال العقود الأخيرة، في سياق تراكمي ارتبط بالحصار المستمر منذ سنوات، والاعتداءات العسكرية المتكررة، وسياسات التهجير القسري، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومقومات الاستقرار والبقاء. ووفق تعداد عام 2017، بلغ عدد المسيحيين في قطاع غزة (1138) شخصاً، في حين أشارت تقديرات كنسية وإعلامية لاحقة إلى انخفاض إضافي في

الأعداد قبيل العدوان المستمر منذ السابع من أكتوبر 2023، مع تصاعد المخاوف من تسارع الانكماش الديموغرافي للوجود المسيحي في القطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017؛ Vatican News، 2024؛ Reuters، 2024).

وفي هذا السياق، تكتسب الشهادات الكنسية والوطنية أهمية خاصة بوصفها مؤشرات نوعية على عمق الأزمة الإنسانية والوجودية التي يعيشها المسيحيون الفلسطينيون في غزة. وقد أشار سيادة المطران عطا الله حنا إلى أن عدد المسيحيين في غزة كان يقارب عشرة آلاف شخص في تسعينيات القرن الماضي، ثم انخفض بصورة مُتسارعة حتى بات اليوم في حدود بضع مئات فقط، محذراً من أن العدد "مرشح للانخفاض أكثر أو حتى للانقراض المحلي" في ظل فقدان المنازل والأعمال واستمرار العدوان والتهجير (مؤسسة قادر، مقابلة مع المطران عطا الله حنا، أيلول/سبتمبر 2025).

ولا تكمن خطورة هذه التحولات في بُعدها العددي المُجرد، بل في دلالاتها العميقة المرتبطة بمستقبل مُكوّن فلسطيني أصلاي ومُتجذر تاريخياً في الهوية الوطنية الفلسطينية. فالمسألة لا تتعلق فقط بتراجع أعداد السكان، وإنما بتآكل شروط البقاء والأمان والاستقرار الإنساني والاجتماعي والروحي داخل قطاع غزة، وبالخوف المتزايد من أن يتحول الحضور المسيحي التاريخي إلى وجود مُهدد بالتراجع المستمر تحت وطأة العدوان المتكرر على قطاع غزة وسياسات التهجير وفقدان الأمان وتعرُّب الاستجابة الإنسانية. كما تكشف هذه التحولات عن مساس عميق بالتعددية التاريخية للمجتمع الفلسطيني وبالبنية الثقافية والإنسانية التي تشكلت عبر قرون طويلة من التعايش والانتماء الوطني المشترك.

وفي هذا السياق، لا ترتبط المخاوف المتزايدة بشأن مستقبل الوجود المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة بمصير مُكوّن فلسطيني أصيل فحسب، بل بما قد يعنيه تآكل هذا الحضور التاريخي من خسارة إنسانية ووطنية وثقافية أوسع تمس صورة فلسطين ذاتها بوصفها فضاءً تاريخياً للتعدد والانتماء المشترك والتراكم الحضاري العريق الممتد عبر قرون.

5.4 التعددية التاريخية والهوية الوطنية الفلسطينية

لا يجوز التعامل مع هذا الخطر بوصفه شأنًا مسيحياً خاصاً أو مسألة عددية تخص مُكوّنًا فلسطينياً أصيلاً. فالوجود المسيحي ليس هامشاً دينياً داخل المجتمع الفلسطيني، بل أحد أعمدة التعدد التاريخي والهوية الوطنية الفلسطينية.

لقد كان المسيحيون الفلسطينيون، وما زالوا، مُكوّنًا أصيلاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن مسارات النهضة الفكرية والثقافية والتعليمية والقانونية والاجتماعية، وأسهموا عبر عقود طويلة في بناء الوعي الوطني الفلسطيني الحديث وفي الدفاع عن الحرية والكرامة والعدالة وفي إيصال الرواية الفلسطينية إلى العالم بلغاته ومنابره المختلفة.

ولم يكن حضورهم هامشياً أو طارئاً في التاريخ الفلسطيني، بل ارتبط بصورة وثيقة بتشكّل الهوية الوطنية ذاتها، وبالطابع التاريخي التعددي للمجتمع الفلسطيني الممتد عبر قرون. ولذلك، فإن المساس بكنائس غزة وبالمؤسسات المسيحية فيها لا يُمثل اعتداءً على مواقع دينية أو جماعة سكانية فحسب، بل يمَسُّ مُكوّنًا أصيلاً من الذاكرة الوطنية الفلسطينية والبنية الثقافية والإنسانية التي شكّلت فلسطين بوصفها فضاءً تاريخياً للتعدد والتعايش وقوة الانتماء.

وفي هذا السياق، تكتسب الشهادات الكنسية والوطنية أهمية خاصة في تأكيد أن الوجود المسيحي الفلسطيني لا يُختزل في إطار طائفي أو انعزالي ضيق، بل يُنظر إليه بوصفه جزءاً أصيلاً من الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية الجامعة. وقد عبّر سيادة المطران عطا الله حنا عن ذلك بقوله: "نحن لسنا أقلية في فلسطين، بل نحن مسيحيون فلسطينيون، جزء من الشعب الفلسطيني، وقضيتنا هي قضية الشعب الفلسطيني كله". كما تُظهر الشهادات الواردة في المقابلة أن الدفاع عن الوجود المسيحي الفلسطيني لا ينفصل عن الدفاع عن التاريخ الثقافي والروحي لفلسطين نفسها، حيث أشار سيادة المطران عطا الله حنا إلى أن المسيحية "لم تُستورد من الغرب"، بل انطلقت من فلسطين بوصفها موطن الكنيسة الأولى، وأن القدس وكنيسة القيامة تمثلان جوهر الوجود المسيحي التاريخي والروحي في هذه الأرض المقدسة (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، مقابلة مع المطران عطا الله حنا، أيلول/سبتمبر 2025).

وعليه، فإن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لا يمسُّ فقط أماكن عبادة أو مواقع تاريخية، بل يطال أحد المكونات الأصيلة للهوية الوطنية الفلسطينية والتعددية التاريخية التي تشكلت عبر قرون طويلة من الوجود المشترك والانتماء الوطني الواحد. كما يكشف أن حماية الوجود المسيحي الفلسطيني لا تُعد ملفاً كنسياً أو شأنًا طائفيًا ضيقاً، بل قضية وطنية وحقوقية وإنسانية ترتبط بحماية الذاكرة الجمعية والتعددية الفلسطينية وحق الناس في البقاء في أرضهم بكرامة وأمان، بعيداً عن الخوف من أن يتحول الملاذ الأخير إلى فضاء للقصف والانهيار والفقدان.

6. تآكل فضاءات الحماية والرعاية للفئات الأكثر هشاشة

لا تكشف وقائع استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة عن أضرار مادية أو بشرية مباشرة فحسب، بل تُظهر أيضاً كيف أدى العدوان واسع النطاق والانهيار المتسارع للبنية المدنية والخدمات الأساسية إلى تآكل فضاءات الحماية والرعاية التي اعتمدت عليها الفئات الأكثر هشاشة في مواجهة الخوف والنزوح وفقدان الأمان. فالكنائس والمؤسسات الإنسانية المرتبطة بها لم تكن تؤدي وظيفة دينية أو رمزية فقط، بل شكّلت بالنسبة لكثير من المدنيين، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والمرضى والجرحى والأشخاص ذوو الإعاقة، فضاءات للحماية المجتمعية والرعاية والدعم النفسي والروحي والإنساني والتأهيلي في ظل الحصار والعدوان والانهيار المتواصل لظروف الحياة في قطاع غزة.

6.1 صعوبات الإخلاء والحركة والوصول إلى الحماية

تُعد صعوبات الإخلاء والحركة والترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول إلى أماكن الحماية من أكثر التحديات قسوة التي واجهت الفئات الأكثر هشاشة خلال العدوان على قطاع غزة، خاصة في ظل موجات القصف العسكري الإسرائيلي واسع النطاق، والأحزمة النارية، وتدمير الطرق والبنية التحتية، والانهيار شبه الكامل للخدمات الصحية والإسعافية والنقل، واستمرار سياسات الحصار والإغلاق وتعثر الاستجابة الإنسانية. وقد تضاعفت هذه المعاناة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقات، وكبار السن والمرضى، الذين وجد كثير منهم أنفسهم غير قادرين على الحركة السريعة أو الوصول الآمن إلى أماكن الاحتباء أو الإخلاء في ظل غياب الوسائل المساندة والدعم اللازم.

ولم يكن توجه المدنيين إلى الكنائس والمؤسسات المسيحية خلال العدوان نابعاً فقط من الحاجة إلى مأوى مادي، بل من ارتباط هذه الفضاءات في الوعي الإنساني والروحي بمعاني الحماية والسكينة والاحتماء في أوقات الخوف والانهيار. غير أن تكرار الاستهداف والخطر المحيط بهذه الأماكن كشف هشاشة مفهوم "الملاذ الآمن" نفسه في ظل العدوان، وأظهر أن الفئات الهشة لم تعد تجد حماية حتى داخل الفضاءات التي ارتبطت بالطمأنينة والرعاية والنجاة الإنسانية.

كما عكس هذا التحول انهياراً عميقاً في الإحساس بوجود مساحة أخيرة يمكن للمدنيين الاحتماء بها بعيداً عن الخوف والقصف والانكشاف الإنساني المتواصل، حتى داخل الأماكن التي ارتبطت تاريخياً بمعاني الرحمة والسكينة والرجاء.

وفي هذا السياق، تتضاعف خطورة الأوضاع بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة مع فقدان الأجهزة المساندة والكراسي المتحركة والأطراف الصناعية والمُعينات السَّمعية والبصرية، وتعطل خدمات التأهيل والعلاج والرعاية الصحية، بما يجعل الحركة والإخلاء والوصول إلى الغذاء والدواء والمأوى أكثر تعقيداً وخطورة. كما يزداد الانكشاف الإنساني مع غياب الترتيبات التيسيرية والمواءمة وصعوبة الوصول إلى أماكن الإيواء والملاجئ المؤقتة بصورة تحفظ الكرامة والاستقلالية والاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر هشاشة (مؤسسة قادر، النداء العاجل حول إدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة كأولوية في الاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار في قطاع غزة، تشرين الأول/أكتوبر 2025).

6.2 فقدان شبكات الرعاية والدعم المجتمعي

لم تؤدِ الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة دوراً دينياً فقط، بل شكّلت جزءاً من شبكات الرعاية والدعم المجتمعي التي اعتمدت عليها العائلات والفئات الأكثر هشاشة خلال عقود، سواء عبر تقديم المساعدات الإنسانية، أو خدمات الرعاية والإسناد النفسي والاجتماعي، أو توفير فضاءات للتكافل والاحتواء المجتمعي في أوقات الأزمات. ومع تضرر هذه المؤسسات وتعطيلها، لم تقتصر الخسارة على المباني والخدمات المباشرة، بل امتدت إلى تآكل الروابط المجتمعية وشبكات الحماية والإسناد التي كانت تمنح كثيراً من الناس شعوراً بالأمان والاستقرار والاحتواء الإنساني.

وتزداد خطورة هذا التآكل بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة الذين يعتمد كثير منهم بصورة مباشرة على شبكات الدعم الأسري والمجتمعي والرعاية اليومية والخدمات الصحية والتأهيلية المستمرة. فمع انهيار المراكز المتخصصة وتعطل الخدمات وفقدان وسائل المساندة والرعاية، تصبح الحياة اليومية أكثر قسوة وتعقيداً، ويتحول فقدان الدعم المجتمعي إلى عامل إضافي يُعمّق مشاعر العزلة والانكشاف وفقدان الأمان. ويؤدي تعطل شبكات الرعاية لزيادة العبء على العائلات نفسها في ظل التهجير وفقدان الدخل والانهيار الواسع للخدمات الأساسية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الدور الذي أدته الكنائس والمؤسسات المسيحية خلال العدوان بوصفها فضاءات احتضان ودعم إنساني مفتوحة أمام المدنيين، وليس فقط أمام أبناء الطائفة المسيحية. وقد كشفت الشهادات الكنسية والإنسانية أن هذه المؤسسات حاولت الحفاظ على الحد الأدنى من الرعاية والتكافل المجتمعي رغم النقص

الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية، بما يعكس حجم الضغط والانهيار الذي أصاب البنية المجتمعية والإنسانية في قطاع غزة بأسره. كما تُظهر هذه الوقائع أن الكنائس والمؤسسات المرتبطة بها لم تؤد دوراً إغائياً طارئاً فحسب، بل شكّلت جزءاً من البنية الأخلاقية والإنسانية التي حاولت إبقاء فكرة التضامن المجتمعي والحماية المتبادلة قائمة في لحظة كان فيها المجتمع الفلسطيني وما زال يُواجه مستويات غير مسبوقه من الانهيار والخوف وفقدان الأمان.

6.3 الأثر النفسي والاجتماعي والإنساني العميق

لا يقتصر أثر استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية على الخسائر المادية أو البشرية المباشرة، بل يمتد إلى مستويات أعمق تمسُّ الإحساس الإنساني بالأمان والسكينة والكرامة. فالكنائس ارتبطت تاريخياً في الوعي بمعاني الرجاء والاستمرار والحماية الروحية في أوقات الخوف والانهيار، وحين تتحول هذه الفضاءات إلى أماكن للقصف والخطر والصدمة، فإن الأثر النفسي يتجاوز حدود اللحظة المباشرة ليطل العلاقة الإنسانية مع المكان الآمن نفسه.

ومن أكثر الآثار النفسية قسوة أن كثيراً من الأطفال والناجين والمهجرين قسراً عاشوا تجربة الخوف داخل أماكن عبادة وملاجئ كانوا يعتقدون أنها محمية أو أقل عرضة للخطر. وحين يفقد الإنسان ثقته بوجود مساحة آمنة، يصبح أكثر عرضة لانهيار أعمق في الإحساس بالأمان والاستقرار والانتماء، خاصة في ظل استمرار القصف وفقدان المأوى والانفصال عن شبكة الدعم والرعاية. وتترك هذه التجارب آثاراً طويلة الأمد مرتبطة بالخوف المزمّن والصدمة المعقدة واضطراب العلاقة مع المكان والسكينة، لا سيما لدى الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة. وتزداد خطورة هذه الآثار عندما ترتبط أماكن العبادة والاحتفاء بنفسها في الذاكرة الفردية والجمعية بصور الخوف والقصف والدمار والفقدان، بعدما كانت تُستحضر تاريخياً بوصفها فضاءات للسكينة والرجاء والحماية الروحية والإنسانية.

ويتعاظم هذا الأثر بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتمد كثير منهم على الاستقرار النفسي والروحي والروتين اليومي والخدمات المساندة والترتيبات التيسيرية للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلالية والتوازن الإنساني. ففقدان الأجهزة المساعدة والخدمات الصحية والتأهيلية والرعاية، والانقطاع عن البيئات المألوفة وشبكات الدعم، كلها عوامل تؤدي إلى مُضاعفة الشعور بالخوف والعزلة والانكشاف وفقدان السيطرة على تفاصيل الحياة اليومية. كما أن تكرار التهجير القسري وصعوبة الحركة والإخلاء يزيد من الإحساس بالعجز والإنهاك النفسي والاجتماعي لدى الفئات الأكثر هشاشة. ويُفاقم استمرار العدوان وعدم اليقين بشأن المستقبل من صعوبة التعافي النفسي والاجتماعي، خاصة لدى الفئات التي فقدت الإحساس بالاستقرار أو القدرة على استعادة الحياة اليومية بصورة طبيعية وآمنة.

وفي مقابل هذا الانهيار النفسي والاجتماعي الواسع، حاول كثير من المدنيين، بمن فيهم المواطنون المسيحيون الفلسطينيون، التمسك بالصلوات والطقوس الدينية والعلاقات المجتمعية اليومية بوصفها وسائل للحفاظ على الحد الأدنى من التوازن النفسي والروحي والإنساني في مواجهة الخوف والفقدان والانهيار واسع النطاق. وقد عكست

هذه الممارسات إصراراً عميقاً على التمسك بالحياة والرجاء والمعنى الإنساني رغم القصف والتهجير وفقدان الأمان، في وقت كانت فيه فضاءات الحماية التقليدية تتآكل بصورة مُتسارعة تحت وطأة العدوان والانهيار الإنساني المتواصل.

6.4 تآكل فضاءات الحماية في ظل الانهيار الواسع للخدمات

تكشف هذه الوقائع عن تآكل واسع وعميق في فضاءات الحماية الإنسانية والمدنية في قطاع غزة، في ظل الانهيار شبه الكامل للخدمات الصحية والإغاثية والاجتماعية والبنية التحتية، واستمرار استهداف الأعيان والمرافق الإنسانية. فلم تعد الكنائس والمؤسسات الإنسانية تُستحضر في الوعي الجمعي كأماكن للعبادة والرعاية والسكينة فقط، بل أصبحت أيضاً مرتبطة بصور القصف والخوف والانكشاف الإنساني وفقدان الإحساس بوجود أيّ مساحة مُحصنة من الخطر.

كما تكشف هذه الوقائع حدود فعالية منظومة الحماية الدولية في منع استهداف فضاءات الاحتماء المدني والديني أثناء النزاعات المسلحة، خاصة في ظل استمرار الهجمات رغم كثافة الإدانات والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة واللجان الدولية والمنظمات الحقوقية، وغياب المساءلة الدولية الفعالة والإنصاف وجبر الضرر (COI, 2024؛ OHCHR, 2024؛ Amnesty International, 2024). وهو ما يُفاقم شعور المجتمعات المحلية، بما فيها المجتمع المسيحي الفلسطيني، بانعدام الحماية وتآكل الثقة بقدرة النظام الدولي على ضمان الحد الأدنى من الأمان والكرامة الإنسانية.

ولا يقتصر خطر هذا التآكل على اللحظة الراهنة، بل يمتد إلى المستقبل الإنساني والاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة في قطاع غزة، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقات، خاصة عندما تتحول أماكن الحماية والرعاية والاحتماء نفسها إلى فضاءات للخوف والانهيار وفقدان الأمان. كما يكشف هذا الواقع أن الانهيار الواسع للخدمات والبنية المجتمعية لا يؤدي فقط إلى تعميق المعاناة الإنسانية المباشرة، بل يُقوّض بصورة تدريجية قدرة الناس على الصمود والحفاظ على توازنهم النفسي والاجتماعي والإنساني في مواجهة العدوان المستمر، ويُفاقم مشاعر العزلة والانكشاف وفقدان الاستقرار لدى الفئات التي تعتمد بصورة أكبر على شبكات الرعاية والدعم والحماية المجتمعية.

وفي هذا السياق، لا تبدو حماية الفئات الأكثر هشاشة مسألة إغاثية أو خدمية فقط، بل قضية ترتبط بحماية الكرامة الإنسانية ذاتها، وبحق الناس في الوصول إلى الأمان والرعاية والاحتماء دون خوف من أن يتحول الملاذ الأخير إلى مساحة إضافية للانكشاف والفقدان. كما تُظهر هذه الوقائع أن أيّ استجابة إنسانية أو مسار لإعادة الإعمار لا يضع احتياجات الفئات الأكثر هشاشة في صلب أولوياته، وبالشراكة الأصيلة معهم، سيُسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعادة إنتاج التهميش والإقصاء وتعميق آثار الانهيار الإنساني والاجتماعي على المدى الطويل، بما يُهدد فرص التعافي الإنساني والإدماج المجتمعي والعيش بكرامة وأمان في مرحلة ما بعد العدوان وفي المستقبل الفلسطيني المنشود.

وتُظهر الشهادات الكنسية والوطنية المرتبطة بالعدوان على الكنائس في قطاع غزة أن الأثر النفسي والروحي لم يقتصر على الخوف من القصف أو فقدان المأوى، بل امتد إلى شعور عميق بانكسار العلاقة التاريخية مع المكان الآمن ذاته،

وبالخوف على استمرارية الحضور المسيحي الفلسطيني في واحدة من أقدم البيئات المسيحية في العالم. وفي هذا السياق، برزت الكنائس لا بوصفها فضاءات دينية مُغلقة، بل بوصفها جزءاً من الذاكرة الوطنية الفلسطينية ومساحات إنسانية حملت معاني الاحتماء والصمود والانتماء المشترك في مواجهة العدوان والانكشاف الإنساني الواسع (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، مقابلة مع المطران عطا الله حنا، أيلول/سبتمبر 2025). كما تكشف هذه الشهادات أن المساس بالكنائس والمؤسسات المسيحية لا يُنتج فقط آثاراً نفسية وروحية عابرة، بل يترك جرحاً عميقاً في الوعي الجمعي الفلسطيني المرتبط بفكرة الحماية والسكينة واستمرارية الوجود الإنساني والتاريخي في هذه الأرض.

وتدل هذه الآثار مجتمعة على أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة المحاصر منذ سنوات طويلة لم يكن مجرد اعتداء على مبانٍ دينية أو مرافق إنسانية، بل شكّل صدمة نفسية وروحية ومجتمعية عميقة مست بُنية الأمان الإنساني والذاكرة الجمعية والروابط المجتمعية الفلسطينية. كما كشف هشاشة فضاءات الحماية في ظل العدوان العسكري واسع النطاق، وأعاد طرح أسئلة جوهرية تتعلق بقدرة المدنيين على الاحتماء، وحدود فعالية القانون الدولي وآليات الحماية الدولية، ومستقبل الوجود المسيحي الفلسطيني واستدامته في واحدة من أقدم البيئات المسيحية في العالم، في واقع تتآكل فيه بصورة مُتسارعة المساحات التي كان الناس يعتقدون أنها الأكثر أمناً والأشد حُرمة، حتى داخل أماكن العبادة والاحتماء الإنساني والروحي وفي أكثر اللحظات حاجة إلى الحماية والسكينة والنجاة.

7. النتائج والاستنتاجات

تُشير الوقائع الموثقة والتحليل القانوني والاجتماعي والنفسي الوارد في هذه الدراسة إلى أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لم يكن مجرد سلسلة حوادث معزولة طالقت مواقع دينية أثناء العدوان واسع النطاق على القطاع منذ السابع من أكتوبر 2023، بل شكّل جزءاً من واقع أوسع مسّ المدنيين والأعيان المدنية وفضاءات الحماية الإنسانية والروحية بصورة عميقة ومُركّبة. وتكشف النتائج أن أثر هذه الاعتداءات تجاوز حدود الخسائر البشرية والمادية المباشرة، ليطال بُنية الأمان المجتمعي، والوجود المسيحي الفلسطيني، والذاكرة الجمعية، وشبكات الحماية والرعاية التي يعتمد عليها المدنيون، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، في أوقات الخطر والانهيار.

وتقود الدراسة، في ضوء الأدلة والوقائع التي جرى تحليلها، إلى جملة من النتائج المتداخلة:

أولاً، تُظهر الوقائع أن الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لم تكن تؤدي وظيفة دينية فقط، بل شكّلت خلال العدوان فضاءات حماية إنسانية وملاجئ مدنية ومراكز دعم مجتمعي استقبلت مهجرين من المسيحيين والمسلمين على حد سواء. ومن ثم، فإن استهدافها أو تعريضها للخطر لم يمسّ مباني دينية فحسب، بل أصاب فضاءات الاحتماء الإنساني ذاتها، في لحظة شهدت انهياراً واسعاً للبنية المدنية والخدمات الأساسية وغياب البدائل الآمنة داخل القطاع.

ثانياً، تكشف الدراسة أن استهداف الكنائس خلّف أثراً نفسياً وروحياً ومجتمعياً عميقاً تجاوز المجتمع المسيحي الفلسطيني ليطلال الوعي الجمعي الفلسطيني بأسره. فقد ارتبطت الكنائس تاريخياً بمعاني السّكينة والحماية والحياة المشتركة، وتحولت خلال العدوان الممنهج وواسع النطاق على قطاع غزة إلى أماكن احتماء جماعي للمدنيين، الأمر الذي جعل استهدافها يُنتج شعوراً واسعاً بانتهاب الحدود الأخلاقية والإنسانية التي كان يُفترض أن تحمي المدنيين والأماكن المقدسة وفضاءات الاحتماء أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني على كامل الأرض الفلسطينية.

ثالثاً، تُظهر الوقائع أن العدوان قد فاقم وعمّق المخاوف المرتبطة باستدامة الوجود المسيحي الفلسطيني في قطاع غزة، في ظل محدودية أعداد المسيحيين أصلاً على النحو الذي بيّنته هذه الدراسة، وتكرار موجات التهجير القسري، وفقدان الإحساس بالأمان، وتضرر الكنائس والمؤسسات المرتبطة بالحياة الروحية والاجتماعية والإنسانية للمجتمع المسيحي. وتُشير الدراسة إلى أن الخطر لا يتمثل فقط في الخسائر البشرية والمادية المباشرة، بل في إنتاج بيئة نفسية وأمنية ومعيشية تجعل البقاء نفسه أكثر هشاشة وصعوبة على المدى المتوسط والبعيد. كما تُظهر هذه النتائج أن المساس بفضاءات الحماية الدينية والإنسانية لا يُهدد سلامة المدنيين فقط، بل يمسّ أيضاً قدرة المجتمعات التاريخية الصغيرة على الاستمرار والبقاء داخل أوطانها في ظل العدوان وانتهاب مقومات الصمود على الأرض وفقدان الأمان.

رابعاً، تؤكد الدراسة أن الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة تعرضوا لأثر مُضاعف وغير متكافئ نتيجة استهداف ممنهج للكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة أو تعطيل وظائفها الإنسانية والاجتماعية. فقد واجه هؤلاء صعوبات مركّبة تتعلق بالحركة والإخلاء، وفقدان الأجهزة المساندة من أطراف صناعية وكراسي مُتحركة وعكازات، وانقطاع الخدمات الصحية والتأهيلية، وتآكل شبكات الدعم والحماية المجتمعية، في وقت كانت فيه الكنائس تمثل للكثير منهم إحدى المساحات القليلة المتبقية للشعور بالأمان والاستقرار والدعم الإنساني والروحي.

خامساً، تكشف الوقائع والأنماط التي تناولتها الدراسة مؤشرات قانونية قويّة على وقوع انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الإنساني الدولي، بما يشمل استهداف الأعيان المدنية والدينية والثقافية، وتعرض المدنيين والأماكن المحمية للخطر، والإخلال بمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات الواجبة أثناء العمليات العسكرية. كما تُشير الوقائع، عند قراءتها بصورة تراكمية ومُترابطة، إلى أن بعض الأفعال المرتبطة بالاستهداف واسع النطاق والمتكرر للمدنيين والأماكن الدينية والإنسانية في قطاع غزة يمكن أن تُشكل صوراً من جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جرمي الاضطهاد والفصل العنصري (الأبارتهايد) على أسس قومية وثقافية ودينية وفق القانون الجنائي الدولي، الأمر الذي يستوجب إجراء تحقيق جنائي دولي مستقل، وتقييم عناصر الجرائم الدولية وفق المعايير القانونية الدولية المعتمدة.

سادساً، تكشف الدراسة أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية لم يُحدث انقساماً مجتمعياً أو طائفيّاً داخل المجتمع الفلسطيني، بل أظهر بصورة عميقة وحدة المصير الإنساني والوطني بين الفلسطينيين، حيث تحولت الكنائس إلى فضاءات تضامن جماعي احتضنت النازحين والمهجرين دون تمييز. غير أن خطورة الاستهداف تكمن في أنه أصاب واحدة من آخر المساحات التي جسدت عملياً معنى التضامن والحماية المجتمعية المشتركة في ظل العدوان والانهيار.

سابعاً، تُظهر الوقائع أن استهداف الكنائس خلف أثراً عميقاً على الذاكرة الجمعية الفلسطينية، حيث تحولت أماكن ارتبطت تاريخياً بالحياة الروحية والسكنية والنجاة إلى مواقع مرتبطة بالقصف والضحايا والانكشاف الإنساني وفقدان الحماية. ومن المرجح أن تصبح هذه الوقائع جزءاً ثابتاً من السردية الفلسطينية المرتبطة بالعدوان على قطاع غزة، ليس فقط بوصفها اعتداءات على مواقع دينية، بل بوصفها لحظات كشفت حدود فعالية الحماية الدولية، وهشاشة المدنيين حتى داخل أكثر الأماكن قداسة وحماية في الوعي الإنساني والروحي والضمير الجمعي الفلسطيني.

ثامناً، تؤكد الدراسة أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لا يُمكن فصله عن السياق الأوسع للاحتلال غير القانوني على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، والعدوان واسع النطاق وما رافقه من تدمير مُمنهج للبنية المدنية والإنسانية والثقافية الفلسطينية، وما نتج عنه من تقويض لشبكات الحماية المجتمعية، وتآكل الإحساس بالأمان، وتعميق الهشاشة الإنسانية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً للوعون الإنساني.

تاسعاً، تكشف الوقائع التي تناولتها الدراسة حدود فعالية منظومة الحماية الدولية وآليات إنفاذ القانون الدولي في مواجهة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة أثناء العدوان على قطاع غزة، بما يشمل حماية المدنيين والأعيان المدنية والأماكن الدينية والثقافية. ورغم وضوح قواعد الحماية المقررة بموجب القانون الدولي، وما صدر من إدانات ونداءات وتقارير أممية وحقوقية وكنسية، استمرت الهجمات على الكنائس والمؤسسات المدنية والإنسانية، واستمر الحصار على القطاع والدمار واسع النطاق، بما عمق الشعور المحلي والدولي بالعجز عن توفير حماية فعلية للمدنيين، أو ضمان المساءلة والإنصاف وعدم الإفلات من العقاب. وتكشف هذه الوقائع، بصورة قاسية، الفجوة بين وجود القواعد القانونية الدولية وبين القدرة الفعلية على إنفاذها، وتُعيد طرح أسئلة جوهرية حول فعالية النظام الدولي نفسه عندما يتعلق الأمر بحماية الإنسان وفضاءات الاحتماء الإنساني في سياقات العدوان والانتهاكات الجسيمة والممتدة.

عاشراً، تؤكد الدراسة أن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 19 تموز 2024، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/ES-10/24)، لا يُرتبان التزامات قانونية على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال غير القانوني، فحسب، بل يُحمّلان أيضاً جميع الدول، وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الدولية، مسؤوليات والالتزامات واضحة بعدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية، وعدم تقديم أيّ عون أو مساعدة تُسهم في استمرارها، وضمن احترام القانون الدولي وحماية المدنيين والأعيان المدنية والدينية. وبهذا السياق، تكشف الوقائع المرتبطة باستهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة الحاجة الملحة إلى تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والإنسانية بصورة أكثر فعالية، بما يشمل حماية المدنيين، ودعم المساءلة الدولية، وصون الوجود المسيحي الفلسطيني ودعمه بكل السبل الممكنة وتمكينه بوصفه جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية الفلسطينية والتعدد التاريخي للمجتمع الفلسطيني.

كما تكشف الوقائع التي تناولتها الدراسة أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لم يكن مرتبطاً بالمكان في حدوده المادية فقط، بل بما يحمله هذا المكان من معاني إنسانية وروحية وتاريخية ارتبطت بالحماية والسكنية في الوعي الجمعي الفلسطيني. ولذلك، فإن المساس بهذه الفضاءات لم يُنتج خسائر بشرية ومادية فحسب،

بل أصاب أيضاً الإحساس الإنساني بوجود مساحة أخيرة يمكن للمدنيين اللجوء إليها في مواجهة الخوف والانهيار وفقدان الأمان. وعكس هذا الاستهداف تآكلاً عميقاً في الثقة بقدره الأماكن الدينية والإنسانية على أداء دورها التقليدي بوصفها فضاءات للحماية والنجاة والطمأنينة في أوقات النزاعات المسلحة وحالة الانكشاف الإنساني واسع النطاق.

وتُظهر هذه النتائج، في مجملها، أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لم يكن مجرد اعتداء على مواقع دينية أو إنسانية، بل شكّل مساساً عميقاً ببنية الحماية الإنسانية والروحية والاجتماعية، وبالوجود المسيحي الفلسطيني بوصفه جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية الفلسطينية والتعدد التاريخي للمجتمع الفلسطيني. كما تكشف هذه الوقائع أيضاً حدود فعالية منظومة الحماية الدولية في مواجهة الانتهاكات الجسيمة أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني، وتؤكد الحاجة الملحة إلى المساءلة الدولية، وحماية المدنيين والأعيان المدنية، وضمان عدم الإفلات من العقاب، وصون ما تبقى من فضاءات الحماية والوجود الإنساني والروحي في قطاع غزة وفلسطين عموماً.

8. توصيات الدراسة

في ضوء الوقائع والأدلة المؤثقة، والتحليل القانوني والإنساني والاجتماعي والنفسي الوارد في هذه الدراسة، وبالنظر إلى ما خلفه استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة من آثار عميقة طالت المدنيين وفضاءات الحماية الإنسانية والوجود المسيحي الفلسطيني والبنية المجتمعية الفلسطينية عموماً، توصي الدراسة بما يأتي:

أولاً، ضرورة اتخاذ إجراءات دولية عاجلة وفعالة لضمان الحماية الفورية للمدنيين والأعيان المدنية والأماكن الدينية والثقافية في غزة، بما يشمل الكنائس والمؤسسات المسيحية، وضمان احترام قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووضع حد للهجمات التي تستهدف أو تُعرض المدنيين وفضاءات الاحتماء الإنساني للخطر.

ثانياً، دعم وإجراء تحقيقات دولية مستقلة وشفافة وفعالة بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية في قطاع غزة، ولا سيما استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية، والعمل على ضمان المساءلة الدولية وعدم الإفلات من العقاب، بما يتفق مع قواعد القانون الجنائي الدولي والمعايير الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، تؤكد الدراسة ضرورة اضطلاع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بمسؤولياتهما بصورة جادة وفعالة، وإعطاء هذا المسار أولوية قصوى.

ثالثاً، التأكيد على ضرورة حماية الوجود المسيحي الفلسطيني وصونه ودعمه وتمكينه بوصفه جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية الفلسطينية والتعدد التاريخي والثقافي للمجتمع الفلسطيني، والعمل على توفير الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تُمكن المسيحيين الفلسطينيين من البقاء في أرضهم واستمرار دورهم الروحي والمجتمعي والوطني، بما يشمل مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة ضمن جهود الحماية والاستجابة الإنسانية والتعافي وإعادة الإعمار، وضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية والدعم والرعاية والحماية.

رابعاً، دعم إعادة تأهيل الكنائس والمؤسسات المسيحية والمرافق المرتبطة بها، واستعادة دورها الروحي والاجتماعي والإنساني، بما يشمل إعادة بناء فضاءات الحماية المجتمعية والرعاية والدعم التي تضررت أو تعطلت نتيجة العدوان على قطاع غزة، بما يسهم في تعزيز الصمود المجتمعي واستدامة الوجود المسيحي الفلسطيني داخل أرضه وفي وطنه.

خامساً، ضمان إدماج منظور شمول الإعاقة في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية والتعافي وإعادة الإعمار، واتخاذ تدابير خاصة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية، بما يشمل ضمان الوصول الآمن والمستدام إلى الحماية والرعاية الصحية والخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية ووسائل المساعدة والأجهزة المساندة، وضمان التدفق الحر والفعال للمساعدات والخدمات والطواقم الإنسانية والطبية دون عوائق أو قيود.

سادساً، دعوة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الدولية، والكنائس العالمية، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، إلى تعزيز جهود الحماية والتوثيق والدعم الإنساني والنفسي والاجتماعي للمدنيين المتضررين في قطاع غزة، ودعم وتمكين المبادرات والمؤسسات والبرامج المرتبطة بالحفاظ على الوجود المسيحي الفلسطيني وصون التراث الديني والثقافي، وتعزيز صمود المجتمعات المحلية وحماية فضاءات الحماية المجتمعية والروحية من التآكل والانهيار.

سابعاً، تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى حماية أماكن العبادة والمواقع الدينية والثقافية أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتفعيل الآليات الدولية ذات الصلة بحماية التراث الديني والثقافي، بما يضمن عدم تحويل الأماكن المقدسة وفضاءات الاحتماء الإنساني إلى أهداف للهجمات العسكرية أو فضاءات مكشوفة للخطر والانتهاكات الجسيمة، وضمان احترام الحماية الخاصة المقررة لها بموجب القانون الدولي.

ثامناً، دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى توثيق الانتهاكات وحفظ الذاكرة الجمعية الفلسطينية المرتبطة بالعدوان على قطاع غزة، بما يشمل توثيق الاعتداءات على الكنائس والمؤسسات المسيحية، وحماية الرواية الإنسانية والحقوقية المرتبطة بالضحايا والناجين وفضاءات الاحتماء الإنساني، وفق المعايير الدولية في الرصد والتوثيق القائم على الأدلة، وبما يضمن سلامة الأدلة وسلسلة الحيازة وإمكانية الاستفادة منها في مسارات المساءلة والعدالة الدولية.

تاسعاً، دعوة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 19 تموز/يوليو 2024، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/ES-10/24)، بما يشمل الالتزام بعدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية الناشئة عن الاحتلال غير القانوني، وعدم تقديم أيّ عون أو مساعدة تُسهم في استمراره، واتخاذ تدابير فعّالة لضمان احترام القانون الدولي، وحماية المدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعم مسارات المساءلة الدولية وإنفاذ قواعد القانون الدولي وعدم الإفلات من العقاب.

عاشراً، التأكيد على أن حماية الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لا تُعد شأناً دينياً أو طائفياً ضيقاً، بل قضية إنسانية ووطنية وحقوقية جامعة تتصل بحماية المدنيين، وصون التعددية التاريخية الفلسطينية، والحفاظ

على فضاءات الاحتماء الإنساني والذاكرة الجمعية والكرامة الإنسانية والهوية الوطنية في مواجهة العدوان والانتهاكات الجسيمة والممتدة، وبما يُرسّخ حق جميع مكونات الشعب الفلسطيني في البقاء الآمن والكرام داخل أرضه وفي وطنه.

وتؤكد هذه الدراسة أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لا يمسُّ فقط أماكن عبادة أو مواقع دينية وتاريخية، بل يطال بُنية الحماية الإنسانية والتعددية التاريخية والوجود الفلسطيني ذاته في واحدة من أكثر لحظات الانكشاف الإنساني قسوة في التاريخ المعاصر. كما تُظهر أن حماية المدنيين وفضاءات الاحتماء الإنساني والأماكن الدينية والثقافية ليست مسألة قانونية مُجردة، بل اختباراً حقيقياً لفعالية النظام الدولي وقدرته على صون الكرامة الإنسانية ومنع انهيار الحدود الأخلاقية والقانونية أثناء النزاعات المسلحة وتحت الاحتلال غير القانوني.

9. الخاتمة

لم تعد الكنائس في قطاع غزة، منذ بدء العدوان الإسرائيلي المستمر على القطاع في السابع من أكتوبر 2023، تُستحضر في الذاكرة بوصفها أماكن عبادة فقط، بل بوصفها فضاءات احتوى فيها المدنيون من الخوف والجوع والقصف وفقدان اليقين، وحاولوا داخلها التمسك بما تبقى من معنى للحياة والسكينة والكرامة الإنسانية. وحين امتد الخطر إلى هذه الفضاءات ذاتها، لم يكن الأمر مُتعلقاً بمبانٍ دينية أو مواقع تاريخية فحسب، بل بانكشاف إنساني عميق أصاب الإحساس الجمعي بوجود مكان أخير يُمكن للناس اللجوء إليه في مواجهة الانهيار والخوف المتواصل.

تكشف هذه الدراسة، من خلال الوقائع والأدلة الموثقة والتحليل القانوني والإنساني والاجتماعي والنفسي الذي تناولته، أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لم يكن مُجرّد اعتداءات طالت مباني دينية أو مرافق تاريخية أثناء العدوان واسع النطاق على القطاع، بل كشف عن أزمة أعمق تتصل بتآكل الحماية الإنسانية، واستهداف الأعيان المدنية، وتقويض شبكات الرعاية والدعم المجتمعي، وتعميق هشاشة الفئات الأكثر عرضة للخطر، في سياق عدوان واسع وممتد طال الإنسان الفلسطيني وفضاءات حياته وكرامته ووجوده الإنساني بصورة شاملة.

فالكنائس التي تحولت خلال العدوان إلى أماكن للاحتماء الجماعي، واستقبلت المدنيين والمهجرين قسراً من المسيحيين والمسلمين على حد سواء، لم تكن تؤدي وظيفة دينية فحسب، بل شكّلت في لحظة الانهيار الشامل إحدى آخر المساحات التي بقيت مرتبطة في الوعي الإنساني بمعاني الحماية والسكينة والكرامة والرجاء. ومن هنا، فإن استهدافها أو تعريضها للخطر لم يُنتج فقط خسائر بشرية ومادية جسيمة، بل أصاب فكرة "الملاذ الإنساني" ذاتها، وترك أثراً نفسياً وروحياً واجتماعياً عميقاً تجاوز حدود الجماعة المسيحية الفلسطينية ليَطال الوعي الجمعي الفلسطيني بأسره.

كما تُظهر الدراسة أن استهداف الكنائس والمؤسسات المسيحية لا يُمكن عزله عن السياق الأوسع للاحتلال غير القانوني والعدوان وما رافقه من تدمير للبُنية المدنية والإنسانية والثقافية الفلسطينية، واستهداف واسع للمدنيين والأعيان المحمية، وتقويض لمساحات الأمان والحماية، وتعميق للهشاشة الإنسانية والاجتماعية، خاصة بالنسبة

للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً للحماية والدعم. فقد كشفت الوقائع، بصورة قاسية، أن الفئات الأكثر هشاشة كانت الأكثر تعرضاً للخطر حتى داخل الأماكن التي كان يُفترض أن تكون الأكثر أمناً وحُرمة في الوعي الإنساني والقانوني والروحي، كما عكست حجم الانهيار الذي أصاب منظومة الحماية الإنسانية في قطاع غزة.

وتؤكد هذه الوقائع، في الوقت ذاته، أن حماية الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة لا تُعد شأنًا دينياً أو طائفيًا ضيقاً، بل تتصل مباشرة بحماية المدنيين، وصون التعددية التاريخية الفلسطينية، والحفاظ على الذاكرة الجمعية وفضاءات الاحتماء الإنساني والكرامة الإنسانية والوطنية. فالوجود المسيحي الفلسطيني ليس وجوداً طارئاً أو هامشياً داخل التاريخ الفلسطيني، بل جزءٌ أصيلٌ من تكوينه الوطني والثقافي والإنساني، ومن ثم فإن المساس به أو دفعه نحو التآكل أو التهجير قسراً أو فقدان الأمان يمسّ صورة فلسطين نفسها بوصفها فضاءً تاريخياً للتعدد والانتماء المشترك.

كما تكشف الدراسة تآكل فعالية منظومة الحماية الدولية وآليات إنفاذ القانون الدولي في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الإسرائيلي غير القانوني في قطاع غزة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة، رغم وضوح القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية والدينية والثقافية. فقد أدى استمرار الهجمات على الكنائس والمؤسسات الإنسانية والمدنية، واستمرار الحصار والدمار الواسع، وما رافقه من عجز عن توفير حماية فعلية للمدنيين أو ضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، إلى إعادة طرح أسئلة جوهرية حول قدرة النظام الدولي على حماية الإنسان وكرامته في أكثر لحظات الانكشاف الإنساني قسوة.

وفي هذا السياق، تُعيد الدراسة التأكيد على أن حماية الكنائس والمؤسسات المسيحية في قطاع غزة، وصون الوجود المسيحي الفلسطيني، وحماية المدنيين وفضاءات الاحتماء الإنساني، ليست مجرد مسألة تضامن أخلاقي أو إنساني، بل التزام قانوني دولي يفرضه القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، وقرارات محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة. كما أن حماية هذه الفضاءات الإنسانية والروحية تتصل بصورة مباشرة بحماية الإنسان الفلسطيني في ذاته، وحقه في الحياة والأمان والكرامة والبقاء داخل أرضه وفي وطنه.

وفي النهاية، فإن الكنائس التي احتوى داخلها المدنيون في غزة لم تكن تبحث عن امتياز خاص، ولم تكن تطلب حصانة تتجاوز قواعد القانون والإنسانية، بل كانت تُمثل النداء الإنساني الأخير في وجه الانهيار الشامل: أن يبقى ثمة مكان واحد لا يُستباح، وثمة معنى أخير للحماية والكرامة الإنسانية. وحين يصبح هذا المكان نفسه عُرضة للقصف والخوف والانكشاف، فإن المسألة تتجاوز حدود الاعتداء على الحجر أو المكان، لتتحول إلى سؤال أخلاقي وقانوني وإنساني عميق بحق يتعلق بمستقبل الإنسان ذاته، وبقدرة العالم على حماية ما تبقى من معنى للإنسانية في زمن العدوان والانهيار.